الفصل الثاني

المواقف العربية والفلسطينية
من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: الموقف المصري

كان للدور المصري في العمل العربي أثر واضح في هذا الاتجاه؛ فأحمد الشقيري نفسه يذكر: أن الجمهورية العربية المتحدة كانت راغبة في إنشاء الكيان اليوم قبل الغد[1]؛ فالموقف المصري الداعم لإنشاء هذا الكيان في صيغته التي عرضها الشقيري، كان كفيلاً بالحد من تأثير المعارضة التي أبدتها بعض الدول العربية، والتي استمرت في المعارضة حتى بعد قيام المنظمة. فالحالة الموضوعية التي كانت قائمة على الساحة الفلسطينية، والخط العربي التحريري التي كانت تنتهجه حكومة عبد الناصر الداعي إلى دعم قيام كيان فلسطيني مستقل، رداً على ادعاءات إسرائيل وحلفائها بعدم وجود شعب فلسطيني، أتاحا المجال لتجاوز قرار القمة العربية الأول 1964، ناهيك عن أن الرئيس عبد الناصر كان قد وضَّح هدف الدور المصري في إنشاء المنظمة بقوله: **"إن الغرض من إنشاء كيان فلسطيني هو مواجهة نشاط إسرائيل، لتضييع المشكلة الفلسطينية وإضاعة حقوق شعب فلسطين"**[2].

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر قد وجد نفسه في تلك الآونة أمام تحدٍ كبير؛ فهو لم يكن في مقدوره الرفض المبدئي لفكرة ضم فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة، لكنه كان يشعر في الوقت نفسه، بأن هذه الدولة غير قادرة وحدها، وبمعزلٍ عن بقية الدول العربية الأخرى وعن الفلسطينيين أنفسهم، على حمل أعباء معركة التحرير وتحمل تبعات قضية معقدة لها انعكاسات محلية ودولية كبيرة، ناهيك عن أن عبد الناصر كان يهدف إلى

---

[1] - الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص83.

[2] - **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ب. ت، ص128؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين**، ص219؛ سخنيني، **"الكيان الفلسطيني"**، ص48-49.

منع الفلسطينيين من القيام بأعمال عسكرية ضد إسرائيل؛ قد تجره إلى مجابهة معها كانت مصر غير مهيأة لها [1].

وللخروج من هذا الوضع الحرج أقرَّ عبد الناصر مبدأ انضمام فلسطين بعد تحريرها إلى دولة الوحدة، على أن يُترك للفلسطينيين تقرير ذلك عبر هيئاتهم التمثيلية. ولمَّا كانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة غير راغبة في إرجاع الهيئة العربية العليا لفلسطين ورئيسها إلى مسرح الأحداث السياسي؛ فقد سارعت في 25 شباط (فبراير) 1958، إلى اتخاذ قرار يقضي بتشكيل مجلسين: تنفيذي وتشريعي في قطاع غزة، يكون للفلسطينيين التمثيل الأكبر فيهما. وفي 3 نيسان (أبريل) أوصى المجلس التشريعي في القطاع، بالعمل على ضمان انضمام فلسطين في الوقت المناسب وبالشكل المناسب إلى الجمهورية العربية المتحدة [2].

إن إبراز الكيان الفلسطيني إذن، كان جزءاً من التصوُّر القومي العام للرئيس عبد الناصر الذي عبّر عنه في خطابٍ ألقاه في الجزائر في 2 تموز (يوليه) 1962، واعتبر فيه أن النضال يجب أن يكون الشعب الفلسطيني في طليعته، وأن عليه تعزيز هذه الطليعة بالإمكانيات المادية والعسكرية للجمهورية العربية المتحدة؛ فالمسئولية تقع على الفلسطينيين كطليعة، ولكن لا بد لهم من الاستعداد. ويبدو أن توقيت الطرح المصري لمسألة الكيان الفلسطيني، ارتبط بالخلاف الذي نشب بين الحاج أمين الحسيني وعبد الناصر عقب إعلان دولة الوحدة، عندما اقترحت الهيئة العربية العليا الاعتراف بها كممثلة مفوضة للشعب الفلسطيني، وضم فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة، غير أن عبد الناصر لم يكن يُدخل الهيئة العربية في حساباته، مما أدى إلى مغادرة الحاج الحسيني القاهرة، ومن ثمَّ تقاربه مع الرئيس عبد الكريم قاسم في العراق [3]. ويبدو أن الرئيس عبد الناصر قد رأى أن الحاج الحسيني قد أصبح جزءاً من الماضي، ومن الأفضل له التعامل مع قيادة جديدة تكون طوع بنانه.

---

[1]- عبد الله الحوراني، "**فلسطين قضية قومية**"، ص15؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 186.*

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص82؛ يزيد صايغ، **بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع 1967م**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992، ص28 – 29.

[3]- **فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، ص128؛ سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص49.

والجدير بالذكر: أن الرئيس عبد الناصر كان في 26 تموز (يوليه) من العام نفسه، قد أكدَّ لوفد المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة، حينما التقى به في القاهرة لتهنئته بالعيد العاشر لثورة تموز (يوليه) المصرية: بأن "**ليس لديه خطة لتحرير فلسطين؛ وأن أي زعيم عربي يدّعي لكم غير ذلك إنما يضحك عليكم، ومن يقول لكم إن قضيتكم سهلة إنما يخدعكم، لأنها ليست إسرائيل وحدها، بل من وراء إسرائيل**". ويبدو أن الزعيم المصري قد صارح ضيوفه بتلك الحقيقة في لحظة مرارة ممتدة منذ الانفصال بين مصر وسوريا؛ وعلى ما يبدو فإن البعض استغلَّ هذه الكلمات كلٍ حسب مصلحته؛ فهذه الكلمات كانت إشارة البدء بتأسيس الفصائل الفلسطينية، كما استغل حكّام دمشق الذين عملوا على الانفصال هذه الكلمات لمصلحتهم؛ وكذلك الأردن التي استحدثتْ إذاعتها برنامجاً ضد عبد الناصر أسمته "**المتسلل المريب**"، وأخذت تذيعه مرتين يومياً. وهكذا وصلت الرسالة إلى كل أبناء الشعب الفلسطيني كي يأخذوا قضيتهم الوطنية بين أيديهم، وهو ما دفع الفلسطينيين إلى التطلّع لامتلاك هيئة سياسية وطنية خاصة بهم. ويبدو أن كلمة عبد الناصر جاءت في لحظة صفاءٍ ناشئة عن مرارة الانفصال، ولعلَّ هذه الكلمة من أحسن مواقف الرجل إزاء القضية الفلسطينية؛ لأنها عبّرت عن الصدق في التعامل مع الوضع الراهن وقتذاك [1].

لقد جاءت كلمة عبد الناصر، لتدشّن التحوّل إلى "**الفلسطنة**" بعمقها العربي إن جاز التعبير؛ فالشارع الفلسطيني كان بطبيعته ناصرياً، وربما خوَّن قبل تلك الكلمة كل من طالب بطليعية للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، علماً بأن تأثيراً أقل بمراحل حققته كلمة العاهل السعودي سعود بن عبد العزيز، في عمّال مدينة الظهران في آذار (مارس) 1962 وجلّهم من الفلسطينيين، وفيها دعاهم العاهل السعودي: إلى السير في طريق الجزائر إن هم أرادوا تحرير بلادهم. كما أن الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا في حزيران (يونيه) من العام نفسه، حثَّ من جانبه الشعب الفلسطيني على الأخذ بصيغة جبهة التحرير الجزائرية في سبيل تحرير بلاده [2].

---

[1]- ياسين، "**منظمة التحرير**"، ص21؛ عبد الله الحوراني، "**فلسطين قضية قومية**"، ص11-12؛ نافذ أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**، في: محسن محمد صالح (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ)، ص24.

[2]- ياسين، "**منظمة التحرير**"، ص21.

ومن المعلوم: أن صحيفة الجريدة اللبنانية كانت قد نشرت في آب (أغسطس) 1959، خبراً مفاده أن الجمهورية العربية المتحدة تتباحث مع المملكة العربية السعودية حول مشروع إقامة حكومة فلسطينية في المنفى، وتمَّ الاتفاق بينهما على بحث هذا الموضوع في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي سيُعقد في الدار البيضاء بالمغرب. وإزاء ذلك الموقف، أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، اقتراحه بتشكيل حكومة فلسطينية في الحال في كانون أول (ديسمبر) 1959؛ أي أن فكرة إنشاء حكومة فلسطينية أو كيان فلسطيني صدرت من الطرفين: المصري والسعودي، في خضم الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق حول الدعوة إلى الوحدة العربية [1]. ويبدو أن المملكة العربية السعودية عندما تباحثت مع الجانب المصري في ذلك الشأن؛ لم تكن تعلم بنوايا الرئيس عبد الناصر بتولّي أحمد الشقيري زعامة الكيان الفلسطيني الجديد، وإلاَّ لَمَا وافقت أصلاً على ميلاد ذلك الكيان.

فطرحت حكومة الجمهورية العربية المتحدة على مجلس الجامعة العربية الذي انعقد في القاهرة في آذار (مارس) 1959، اقتراحاً يدعو إلى تنظيم كيان فلسطيني، والسماح للشعب الفلسطيني بإسماع صوته على الصعيدين: القومي والدولي من خلال ممثليه المنتخبين، كما سبق الإشارة [2].

وفيما بعد حدّدت لجنة الخبراء التابعة لجامعة الدول العربية في تموز (يوليه) 1962، شكلاً للكيان الفلسطيني يقوم على أساس الدعوة إلى مجلس وطني، يضم التجمّعات الفلسطينية ينبثق عنه جبهة وطنية لقيادة الشعب الفلسطيني، يكون لها اختصاصات: عسكرية وسياسية وتنظيمية وإعلامية ومالية، إلاَّ أن معارضة الأردن حالت دون تقدّم الجامعة بالمشروع إلى مجلس الجامعة، بالإضافة إلى الخلافات بين بعض الدول العربية [3].

---

[1] - توما، **منظمة التحرير**، ص105.

[2] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص83؛ **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الحادية والثلاثون الذي أنهى أعماله بالقاهرة في 1959/8/4**؛

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=593&level_id=237

[3] - عدنان حسين، "**منظمة التحرير الفلسطينية في يوبيلها الفضي: المرحلة الأولى للتنظيم المستقل (1959 – 1967)**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 195، تموز (يوليه) 1989، ص5.

ومن الجدير بالذكر: أنه بات معروفاً أن مصر كانت من أكثر الدول العربية تأييداً لخلق وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وقد دافعت عن ذلك باستمرار إلى حد أن التُهم وُجهت للرئيس عبد الناصر بأنه أراد التخلي عن القضية الفلسطينية؛ بإيعازه للشقيري لتنفيذ هذه الفكرة، لكي يجد قيادة فلسطينية سلسة طيعة تعمل بتوجيهاته. كما اتُّهم الشقيري نفسه بأنه عميل للمخابرات المصرية ولعبد الناصر، فقد قيل: إن الشقيري كان صاحب أملاك في مصر ولبنان؛ وبالتالي: يغدو أسلس قياداً حرصاً على ممتلكاته. والواضح أن الشقيري: كان يلائم القيادة المصرية التي فضّلت وجود شخصية مطيعة على رأس تلك المنظمة [1]، وكان الشقيري قد اعترف بأنه لولا مصر ولولا عبد الناصر بالذات لمَا قامت المنظمة [2].

وحسب ما ذكره فؤاد بنات أحد شهود العيان على نشأة منظمة التحرير: أن العلاقة تبلورت بين الرئيس عبد الناصر والشقيري؛ لمَّا تيقن عبد الناصر وأصبح لديه فكرة أن هناك تنظيمات فلسطينية سرية تعمل من خلفه؛ فأحضر الشقيري وبدأ يُعِدُّ معه لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولةٍ منه للالتفاف على تلك التنظيمات. ولمَّا كان فؤاد بنات في القاهرة قُبيل نشأة المنظمة، اتصلَّ بالشقيري وقال له: "**أنا من غزة؛ فرحّب بي، وذهبت إلى منزله. وتصادف وقتذاك وجود وفد قادم من غزة برئاسة محمود نجم رئيس الغرفة التجارية؛ فذهب الوفد إلى منزل الشقيري. وخلال لقائي بالشقيري نصحته بعدم قبول هذا المنصب، لأنه لن يستطيع تدبير الأمور، ولأنه لن يستطيع فعل شيء من أجل الفلسطينيين، وأن قبول ذلك المنصب يحتاج لشخصٍ قوي**" [3].

ويسترسل قائلاً: "**هنا أذكر للتاريخ: أنه عندما دعا الرئيس عبد الناصر لمؤتمر القمة العربية الشهير عام 1964، كنت أنا** (أي: فؤاد بنات) **قد كُلفت من قِبل تنظيم جبهة التحرير الفلسطينية الذي يُرمز له بـ (ج. ت. ف)؛ بحمل رسالة إلى الرؤساء العرب تشرح وجهة نظر هذا التنظيم في العمل من أجل فلسطين. والمؤسف أنه في ذلك اليوم؛ فإن العديد من السفراء العرب في القاهرة قد رفضوا مجرد مقابلتي، ولكن هنا أُسجّل التقدير للسفير الجزائري الأخضر الإبراهيمي الذي بمجرد أن أخبرته موظفة السفارة، أن فلسطينياً يريد مقابلته جاء بنفسه إلى الغرفة الخارجية في السفارة، وصافحني مرحباً بي**

---

[1] - الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص330-331؛ العقاد، المشرق العربي، ص471، 472.

[2] - الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص334.

[3] - مقابلة مع فؤاد بنات.

بحرارة وصحبني إلى مكتبه في الداخل وسلّمته الرسالة. وبعد أن قرأها قال لي: سوف تُسلم هذه الرسالة من يدي إلى يد الرئيس أحمد بن بلّلا" [1].

ولمَّا قررت القمة العربية الأولى في كانون ثانٍ (يناير) 1964، تكليف الشقيري القيام بجولة بين الدول العربية للالتقاء بالتجمعات الفلسطينية، اجتمع مع الرئيس عبد الناصر قبل أن يبدأ جولته تلك، وعرض عليه مشروع الكيان الفلسطيني، وواصل الخطة العملية لإنشائه؛ فأعرب عبد الناصر عن تأييده وتشجيعه لجميع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الكيان الفلسطيني [2]. وتابع الشقيري اتصالاته في القاهرة بالمسئولين المصريين؛ فالتقى بوزير الخارجية المصري محمود فوزي وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني، وما يتعلق بجوانبه السياسية والعسكرية والمادية [3]، كما أن الوزير المصري استجاب استجابةً كاملة لِما عرضه عليه، خاصة الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فكان الإعلان عن قيام منظمة التحرير تجسيداً لأول رد فعل عربي- فلسطيني على هزيمة عام 1948، وكان إنشائها أهم انجاز وطني للشعب الفلسطيني في التاريخ المعاصر [4].

وكانت السلطات المصرية قد سهّلت للشقيري مهمة الاتصال بأهالي قطاع غزة، وأقامت له معسكرات للجيش الفلسطيني، وفوّضته بإعداد قانون التدريب العسكري الإجباري لكل فلسطيني من أبناء غزة، وفرضت ضريبة التحرير على الفلسطينيين. وفي خطوة جريئة من جانب الحكومة المصرية عزَّزت من جانب الشقيري؛ فقد أذنت لأول مرة لمندوب فلسطين في الجامعة العربية بالتحدّث داخل قطاع غزة؛ فوضعته بذلك في موضع المرجع السياسي الأعلى للفلسطينيين هناك. ثمَّ قامت الحكومة المصرية بإجراء بعض التغيرات داخل قطاع غزة لمواكبة التطورات الفلسطينية الجديدة ، وكانت تستهدف من وراء ذلك: إبراز الكيان الفلسطيني لتدعيم منظمة التحرير؛ فخصّصت مبالغ أكبر لمساعدة ميزانية قطاع غزة، وقدمت مزيداً من التسهيلات للتجار، وشجّعت عمليات التصدير والاستيراد، وأعطت

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - جميل الشقيري، **الكيان الفلسطيني**، إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، بدون بيانات نشر، ص69؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص325؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص5-6.

[3] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص101؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص325.

[4] - شفيق الحوت، **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)**، في: محسن محمد صالح (تحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ)، ص13-14.

متنفّساً للعمل النقابي داخل قطاع غزة. وقد عكست هذه الإجراءات: السياسية والإدارية والدستورية المصرية، التصور المصري للمنظمة ودورها في قطاع غزة، وساعدها في ذلك نظرة المنظمة نفسها إلى الإدارة المصرية ودورها الذي لم يختلف عن تصوُّر الإدارة المصرية لهذا الدور [1].

وكانت رؤية الرئيس عبد الناصر لمنظمة التحرير تمثل دعماً لها باعتبارها في رأيه، نتيجة هامة من نتائج العمل العربي الموحد في مواجهة قوى الاستعمار والصهيونية، التي كانت تعتقد أن تصفية شعب فلسطين هي الطريق نحو تصفية قضيته، إلاَّ أن نشأة منظمة التحرير أتى ليثبت عجز تلك القوى عن تصفية الشعب الفلسطيني. ومن خلال منظمة التحرير أصبح ممكناً إحياء وجود شعب فلسطين، وفي ذلك إحياءً للقضية كلها [2].

والحقيقة: فإن علاقة الرئيس عبد الناصر بالشقيري كانت وثيقة، حيث كانا يلتقيان باستمرار ودون رسميات في منزل الزعيم المصري، وكانا يتشاوران حول وضع منظمة التحرير والمشاكل التي تواجهها، كما كان للشقيري قنوات اتصال مفتوحة مع السلطات المصرية؛ ومع ذلك حاول الشقيري إقامة علاقات متساوية ومتوازية مع بقية المسئولين العرب [3].

وكان التنسيق واضحاً ومستمراً بين الشقيري رئيس منظمة التحرير وبين الحكومة المصرية؛ فالشقيري أدرك الدور القيادي لمصر في الساحة العربية، لأنه بدون الرضا والدعم لن يستطيع التحرك والوصول إلى هدفه. ومهما كانت كفاءة الشقيري ونشاطاته، فإن المنظمة الوليدة خارج إطار الإمكانيات المصرية، تظل عاجزة عن قيادة المركب الفلسطيني إلى شاطئ الأمان. وفي المقابل: كانت مصر بحاجة إلى مؤسسةٍ فلسطينية، تكون رديفاً لها في الساحة العربية؛ باعتبار أن القضية الفلسطينية هي محور التحالفات والخلافات العربية؛ وباعتبار أن الطرف العربي المؤثر فلسطينياً هو بالتالي: الأقوى عربياً. ويبدو أن ذلك هو الذي

---

[1] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص101؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص325؛ زكريا محمد العثامنة، **قطاع غزة من 1967-1974م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية بجامعة الدول العربية، 2005، ص50، اعتماداً على قانون رقم (5) لسنة 1965، الوقائع الفلسطينية 5 أبريل (نيسان) 1965، العدد رقم 263، وبيان الحاكم الإداري لقطاع غزة خاص بالتجارة وميزانية قطاع غزة والأوضاع الإدارية للقطاع، الوقائع الفلسطينية، 30 ديسمبر (كانون أول) 1966، ملحق العدد 277.

[2] - عبد الغفار شكر، "**عبد الناصر وقضية فلسطين**"، مجلة اليقظة العربية، القاهرة، العدد 2، أبريل 1985، ص34.

[3] - أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص323-324.

أهّل الشقيري، للقيام بخطواته العملية وبسرعة في الإعداد للكيان الفلسطيني وبنائه، وإظهاره إلى الوجود حتى قبل أن يحظى بالشرعية العربية الرسمية الممثلة بمؤتمر القمة العربية عام 1964. ولذلك كله: فإن الحكومة المصرية كانت هي المبادرة لطرح فكرة إنشاء كيان فلسطيني مستقل على مجلس الجامعة العربية في أيلول (سبتمبر) 1959، ليكون المرجع الرئيسي في الشؤون الفلسطينية. وإذا كانت الجهود المصرية لم تستطع تجاوز الخلافات العربية، وإظهار هيمنة الفكرة في أُطر الجامعة العربية، غير أنها بقيت تتابعها باستمرار، وتحاور بها مختلف الأطراف العربية إلى أن أُقرت مبدئياً في اجتماع مجلس الجامعة عام 1963[1].

وعلى الرغم من العلاقات الخاصة والمميزة التي ربطت المنظمة بالسلطات المصرية، فإن عدة قضايا أثرت على تلك العلاقات، وإن لم تؤدِّ إلى الإساءة إليها، مثال ذلك تخلّف مصر عن التزاماتها المالية للمنظمة ولجيش التحرير، وكذلك رفض مصر السماح لإذاعة المنظمة من البث، من خلال الإذاعة المصرية دون دفع مائة وخمسين ألف جنيه إسترليني، إلاّ أن سوء التفاهم الذي أثّر على العلاقات الودية بين الطرفين، ووصل إلى درجة رفض معها عبد الناصر استقبال الشقيري، كان ذلك: بسبب الزيارة التي قام بها الأخير إلى بكين العاصمة الصينية، واتفاقه مع القادة الصينيين على صفقة أسلحة صينية لجيش التحرير في قطاع غزة، يتم تفريغها في ميناء الإسكندرية المصري، دون إشعار المسئولين المصريين بذلك من قبل. ونجم عن تلك الحادثة عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عام 1965، انعكاسات سلبية على الموقف المصري ليس من الشقيري فحسب، بل ومن منظمة التحرير أيضاً، عندما أعلنت رئاسة الجمهورية المصرية، بأن الوزير كمال الدين رفعت سوف يحضر حفل افتتاح المجلس نيابة عن الرئيس عبد الناصر، بعدما سرت إشاعات بأن مقاطعة عبد الناصر للمجلس الوطني، كان بسبب مواقف الشقيري؛ مما دعا الأخير للتفكير بتقديم استقالته من منصبه لوضع حدٍ لهذه الشائعات، قائلاً: "**إن تأييد القاهرة هو عندي أثمن من بقائي رئيساً للمنظمة**". غير أنه وقبل انعقاد المجلس بساعة واحدة، قرر عبد الناصر

[1] - مخادمة، **منظمة التحرير**، ص325-326.

حضور المؤتمر حتى لا يزيد ويعمّق من الخلافات الفلسطينية، ومع ذلك استمر عبد الناصر على موقفه بمقاطعة الشقيري لبعض الوقت [1].

ويبدو أن ثمة أسباب دفعت الرئيس عبد الناصر لتوتير علاقته بالشقيري منها:

1- اعتقاد عبد الناصر أن النجاح الذي سيحققه الشقيري من زيارته للصين، سيكون على الصعيد السياسي وليس العسكري، لأن أرض المعركة لم تهيأ بعد.
2- أن النجاح الذي حققه الشقيري في الصين سيزعج الاتحاد السوفيتي، وعبد الناصر كان يعتبر الأخيرة أهم في موازين القوى العالمية من الصين، كما أن موسكو كانت أكثر فائدة من بكين بالنسبة لمصر.
3- أن شحن الأسلحة الصينية إلى ميناء الإسكندرية دون استئذان سابق من عبد الناصر، يعتبر بمثابة تجاوز للحدود وتعدٍّ على سيادة مصر [2].

وحسب ما يقوله المفكر الفلسطيني غازي الصوراني: فإن مواقف منظمة التحرير الفلسطينية قبل هزيمة حزيران (يونيه) 1967، كانت مطابقة بصورة شبه كلية للسياسات العربية عموماً؛ ولسياسات مصر عبد الناصر بوجهٍ خاص، وهي سياسات لم تخطط أو تسعى جدياً إلى تحرير فلسطين وإزالة إسرائيل. وبالتالي: فإن من غير المنطقي أو الموضوعي الحديث عن سياسات أو برامج خاصة بالشقيري، أثناء توليه لرئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة؛ فقد كان مدركاً لافتقار السياسات العربية لأي خطة عسكرية لتحرير فلسطين، لكنه رغم ذلك استطاع أن يشتق- بالمعنى الانفعالي الشعبوي- طريقاً إلى عواطف الشعب الفلسطيني (في قطاع غزة خصوصاً) عبر شعارات ثورية كبيرة، لم تتجاوز من حيث قيمتها الفعلية لحظة النطق بها في هذا الاحتفال الجماهيري أو ذاك، وكان صاحبها الشقيري أول من يدرك حقيقة خطابه أو شعاراته، لكنه كان وطنياً مهووساً بالشعارات [3].

وإن كنا نتفق مع الأستاذ غازي الصوراني، بأن السياسات العربية ومنها سياسة الرئيس عبد الناصر لم تخطط أو تسعى جدياً لتحرير فلسطين كما هو مطلوب منها، إلاّ أن

---

[1]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص326-327؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص104-105؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص84.

[2]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص325.

[3]- **مقابلة شخصية مع الأستاذ غازي الصوراني في غزة بتاريخ 2008/7/17**، والأستاذ الصوراني مفكر وقيادي بارز في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وله عدة أبحاث: في قضايا العولمة والديمقراطية والمجتمع المدني والدراسات الفلسطينية.

الشقيري، وعلى الرغم من قدراته الخطابية، لم يستغل عواطف شعبه خصوصاً في قطاع غزة لإنشاء الكيان الفلسطيني، وإلاَّ فإن الشقيري يكون بذلك متهماً بإنشاء كيان يتعارض مع مصالح وطموحات شعبه بالتحرر واسترداد أرضه.

وفيما يخص علاقة الشقيري بمصر عبد الناصر؛ فلقد أمضى الشقيري حياته، وهو يعمل بوضوحٍ دون لفٍ أو دوران، ودون مناورات أو خداع. كان يؤكد: بأن الصلح مع اسرائيل من المستحيلات، لأن اسرائيل تطمع في الحصول على حقوق يجب أن لا نتنازل عنها أو التفريط بها، وهذا الوضوح خلق له الكثير من العداوات والأعداء. وبالرغم من إيمانه المطلق بصدق انتماء عبد الناصر لقضايا أمته، إلاَّ أنه أحرجه ذات يوم عندما سأله عما لديه من وسائل لتحرير فلسطين، بعد أن تكشّفت الضغوطات الأمريكية والأوروبية على بعض الدول العربية؛ فأجابه عبد الناصر غاضباً: "**ليس لدي أيُّ برنامج لكي أستعيد به فلسطين**". ولكن الشقيري الذي لم يرحم أحداً من أجل فلسطين، قال له محتداً: "**يا سيادة الرئيس: إننا لم نعد نخاف من انعدام البرنامج لإنقاذ ما ضاع، بقدر ما أصبحنا نخشى وجود برامج لضياع ما تبقّى في أيدينا!**". ولذلك كان الشقيري يردد دوماً وباستمرار: "**بدلاً من أن نظل نُبدي مخاوفنا من شعار إسرائيل: "من النيل إلى الفرات هذا وطن اسرائيل". علينا أن يكون الرد هو "إقامة دولة الوحدة من النيل إلى الفرات"**" [1].

ثانياً: الموقف الأردني

لمَّا كانت جامعة الدول العربية قد رفضت في 13 نيسان (أبريل) 1950، قرارات مؤتمر أريحا وقرارات البرلمان الأردني، والإجراءات الأردنية المؤسَّسة عليهما؛ فيما يخص ضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن؛ فقد أُنذرت الأردن بالطرد من عضوية الجامعة العربية. ورغم المحاولات التي جرت لثني الأردن عن إجراءاته السياسية والإدارية المنافية للأسس التي دخلت الجيوش العربية فلسطين بموجبها، غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل إلى أن توصلت اللجنة السياسية للجامعة العربية في 12 حزيران (يونيه) من العام نفسه، إلى صيغة توافقية مقبولة أبقت الضفة الغربية بمقتضاها وديعة لدى المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك إلى حين إيجاد تسوية نهائية للقضية الفلسطينية. غير أن الأردن لم يلتزم بمضمون

[1]- عرفات حجازي، إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية، ص29.

هذه الصيغة؛ وإنما أمعن في توجهه الهادف إلى ضم الضفة الغربية؛ وذلك بانتهاج سياسات وإطلاق مبادرات تكرّس وحدة الضفتين في إطار المملكة الجديدة[1].

وحتى عام 1962 لم تكن سيطرة الأردن على الضفة الغربية تسمح بإقامة حكم وطني فلسطيني؛ فالأردن آنذاك كان حريصاً على توطيد نفوذه في الضفة الغربية، بعد أن ارتفع الحديث في الجامعة العربية بإيعازٍ وتأثيرٍ مصري ظاهرين عن الكيان الفلسطيني. ولكي يقطع النظام الرسمي الأردني الطريق أمام أي تفكير بالكيان، قد يؤدي إلى سلخ الضفة الغربية عن مملكته، حرص الملك حسين على أن يتضمّن كتاب تكليف وصفي التل بتشكيل الوزارة في مطلع عام 1962، نصاً يقول: "**نحن نعتقد أن أية فكرة تستهدف انتزاع الأخ الفلسطيني من أحضان أسرته الأردنية، من غير التوصّل إلى حلٍ عادل للقضية بمجموعها، هي فكرة بعيدة عن خدمة الحق العربي في فلسطين واسترداده**"[2].

ولمّا انعقد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة في كانون الثاني (يناير) 1964، ورفض الملك حسين أن يشير البيان الختامي للقمة إلى الكيان الفلسطيني، استدرك الشقيري ماذا تعني الممانعة الأردنية؛ فسارع إلى إلقاء خطاب أمام الملوك والرؤساء، وجّه فيه حديثه إلى العاهل الأردني قائلاً: "**أريد أن يكون واضحاً لسيدنا** (أي: الملك حسين)، **أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردني؛ وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعاون مع جميع الدول العربية، ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني: عسكرياً وسياسياً وإعلامياً في معركة فلسطين**"[3].

واستدراكاً للموقف المصري بالتنسيق مع الموقف الأردني وحسب ما ذكره إميل توما: فإن عبد الناصر نسّق مسبقاً مع العاهل الأردني في أمر اختيار الشقيري لإنشاء الكيان الفلسطيني، بعد أن اقتنع بضرورة إنشاء هذا الكيان، وباستعداد العاهل الأردني على التعاون معه في سبيل تحقيق هذا الهدف، بعد أن اقتنع الملك حسين بدوره بأهمية ذلك

---

[1] - مجموعة من المؤلفين، **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية**، ط1، القاهرة، إصدار معهد الدراسات والبحوث العربية، 1978، ص470؛ أنيس صايغ، **الهاشميون**، ص275، 287.

[2] - سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص50-51.

[3] - الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص64؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص72.

لاعتبارات أردنية. علماً بأن منطلقات الطرفين تباينت أحياناً والتقت أحياناً أخرى؛ فعبد الناصر قائد حركة التحرر القومي العربية، والرئيس المعادي للإمبريالية، أراد بتأييده للكيان الفلسطيني أن يساعد على إقامة رديف منظّم يعرب عن تطلعات الشعب العربي الفلسطيني، ويلبي رغبته في بعث حركته القومية، ويقدّر نضاله الوطني في إطار الإستراتيجية القومية العامة التي اختطها لحركته. أما الملك حسين فقد أدرك أن معارضته إقامة الكيان الفلسطيني في ظروف نشوء التنظيمات الفلسطينية، ومناخ اليقظة القومية الفلسطينية، ومساندة الدول العربية؛ وكذلك مظاهر ضعف الأردن ككيان سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي للأردن، حيث تعيش أكثرية الشعب الفلسطيني في وطنها في الضفة الغربية، وحيث أصبح الفلسطينيون يمثّلون الأكثرية أيضاً في الضفة الشرقية؛ لذا: اعتقد الملك حسين أن بإمكانه احتواء الكيان الجديد، إذا قام تحت رعايته، وتعاون في سبيل ذلك مع الرئيس عبد الناصر [1].

وكان الملك حسين قد حدّد موقف بلاده من الكيان الفلسطيني، عندما أعلن أن هذا الكيان لن يمسّ في لحظة من اللحظات وحدة الأسرة الأردنية الواحدة بسوءٍ قليل كان أم كثير، وأن الأردن بضفتيه هو قاعدة الانطلاق لتحرير فلسطين [2]. لكن في المجمل: كان الموقف الأردني مُحرَجاً ومُحرِجاً في آنٍ واحد، لأن في ذلك ما قد يؤدي إلى انسلاخ الضفة الغربية وتجزئة المملكة الأردنية [3].

ويتضح مما سبق ذكره: أن العاهل الأردني ما كان ليوافق على الاشتراك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، إلاَّ بعد أن أخذ تعهداً صريحاً بأن وحدة الأردن لن تتعرض للخطر من جهة، والتجزئة من جهةٍ أخرى.

والحقيقة: فإن الأردن لم يكن في وضع يسمح له بأن يتخذ موقفاً معارضاً بشدة لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الأخيرة في ذاك الوقت كان هدفها هو تحرير ما هو محتل من أرض فلسطين؛ بينما الضفة الغربية لم تكن محتلة من جانب إسرائيل من جهة، ومن

---

[1] - توما، **منظمة التحرير**، ص117-118؛ محمود صالح منسي، **الشرق العربي المعاصر، القسم الأول (الهلال الخصيب)**، القاهرة 1990، ص339.

[2] - توما، **منظمة التحرير**، ص125.

[3] - شفيق الحوت، "**دور أحمد الشقيري الفكري**"، في: أحمد الشقيري، ص81.

جهةٍ ثانية: لم يكن شعار أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني قد طُرح بعد، ومن جهةٍ ثالثة: كانت الحركة الوطنية في الأردن لا تقف ضد نشأة المنظمة [1].

وعلى الرغم من أن الروابط التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني، تُعتبر من أوثق الروابط التي تربط بين الشعوب العربية، فإن العلاقات بين منظمة التحرير والسلطات الأردنية، كانت أكثر العلاقات توتّراً وصداماً منذ نشأة المنظمة؛ فالأردن كان صريحاً منذ اللحظة الأولى في موقفه من فكرة قيام الكيان الفلسطيني المستقل؛ فوقف موقف المعارض لذلك الكيان معتبراً أن ذلك سيؤثر على السيادة الأردنية؛ نظراً للأكثرية الفلسطينية السكانية في الأردن، وامتداد سلطته حينئذٍ على الضفة الغربية؛ لذا: نظر الملك حسين للشقيري ومنظمته بشكٍ عميق [2].

وعندما انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في 28 آيار (مايو) 1964، كان النظام الرسمي الأردني قد فرض من قبل عدة قيود؛ وإن شئنا الدقة: شروط لإنجاح المؤتمر، **الأول:** أنه فرض عدداً كبيراً من الموالين له على المؤتمر. **والثاني:** أنه منع عدداً كبيراً من أعضاء المؤتمر أو المرشحين لعضويته من الوصول إلى مكان المؤتمر، كما ولاحق في الوقت نفسه أولئك الذين لا يؤيدونه من أعضاء المؤتمر حتى بعد بدء أعماله. **والثالث:** اشتراط الملك حسين شرطين لحضور افتتاح المؤتمر، **إحداهما:** تنازل منظمة التحرير الفلسطينية (الكيان الجديد)، عن فكرة تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم في الأردن. **والآخر:** أن ينص خطاب الشقيري الافتتاحي والميثاق الوطني: على أن المنظمة ليست لها أهداف في الضفة الغربية، وقد وافق الشقيري على الالتزام بذلك. وتجنّباً لتصعيد الخلاف بين الشقيري والأردن، سعى الأول إلى دعوة العاهل الأردني للإشراف بنفسه على افتتاح مؤتمر القدس، بناءً على نصيحة من الرئيس عبد الناصر [3].

---

[1]- مقابلة مع عبد الله الحوراني.

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص105؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 187.*

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص126-127؛ كريشان: **منظمة التحرير**، ص19.

وكان الخطاب الذي ألقاه الملك حسين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مبهماً، لا توجد به خطوط عامة يمكن الالتقاء عندها، بل تركّز فقط ودون تحديد على أن قضية فلسطين لم تعد قضية العرب المقدسة الأولى فحسب، وإنما هي قضية الحياة بشرف وكرامة. وقد تجنَّب الخطاب الذي ألقاه العاهل الأردني ذكر منظمة التحرير، ووجه كلامه للحاضرين مستخدماً عبارات من نوع: "**أيها الإخوة المواطنون**"، و"**يا أبناء فلسطين الأُباة**"، ولم يسمِّ العاهل الأردني المؤتمر مرة واحدة باسمه الرسمي، أو بوصفه المؤتمر الفلسطيني الأول. وكلما تحدّث عنه استعمل عبارات من نوع: "**مؤتمركم العتيد**"، أو "**هذا اللقاء الكبير**"، أو "**المؤتمر التاريخي**"، ولم يصفه مرة واحدة ولو مجرد وصف بأنه **فلسطيني** [1]. ولا شك أن إنشاء منظمة التحرير قد وضع الملك حسين في حيرة، ولكن طالما أن هدف المنظمة المعلن هو تحرير الأرض المحتلة حينذاك؛ فلم يكن بوسعه أن يشذّ عن الإجماع العربي ويرفض الاعتراف بها [2].

وبالمجمل: فإن المرء لا يندهش كثيراً من الموقف الرسمي الأردني من مسألة موافقته على نشأة منظمة التحرير؛ وذلك لسببين اثنين: **أولهما**: أن المصلحة العليا للنظام اقتضت من المسئولين الأردنيين التردد بعض الوقت، قبل الموافقة النهائية على عملية الإنشاء، ريثما تحصل الأردن على الضمانات اللازمة لصيانة كيانها دون اجتزاء جزء منه، وإن كان لا حق له به. **وثانيهما**: أن السلطات الأردنية أُرغمت على قبول فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني على مضض، ولو كان الأمر بيدها لما قبلت به بأي شكلٍ من الأشكال أساساً.

ولمَّا كانت السياسة الأردنية قد وقفت ضد قيام حكومة عموم فلسطين في الخمسينات، وفي مناخ عربي معين أحاط بذلك الموقف، انتهى الأمر بعده إلى تجميد الحكومة بعد زوال مساندتها من بقية الدول العربية الفاعلة التي أيدتها عند بداياتها كمصر وسوريا، لكن هذا السيناريو لم يتكرر بكل مشاهده في الستينات، بعدما خاب مسعى السياسة الأردنية لإحباط قيام المنظمة؛ بفعل ثبات موقف بقية الدول من تلك الخطوة في مناخ عربي مختلف [3].

---

[1] - توما، **منظمة التحرير**، ص128؛ كرنشان: **منظمة التحرير**، ص19.

[2] - العقاد، **المشرق العربي**، ص470.

[3] - الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص387.

ولمّا كان الأردن كذلك قد قبِل إنشاء منظمة التحرير على مضض كما أسلفنا؛ فإن النظام الأردني في الفترة التي شهدت ولادة المنظمة، قد قاد زمام صراعه ضد المنظمة تحت شعار: "**الأردن بلد الحشد ومنطلق التحرير**"؛ للحيلولة دون خطر ازدواجية الولاء السياسي للفلسطينيين في الأردن، والحد من تطلعاتهم إلى بلورة ذاتهم الخاصة؛ لذلك فإن علاقته بالكيان الجديد سرعان ما توتّرت، وكانت البداية خلال النصف الثاني من عام 1965، بسبب المباحثات المباشرة التي ضمت الشقيري بالمسئولين الأردنيين، والتي انصبت في مجملها على مطالبة المنظمة للأردن، بتنفيذ قرارات القمة العربية فيما يتعلق بجيش التحرير الفلسطيني، وفرض ضريبة التحرير على الفلسطينيين المقيمين في الأردن لصالح المنظمة. وكان مما سرَّع بتوتر علاقات الأردن بمنظمة التحرير، ما صرَّح به الشقيري بعد شهرين فقط من تأسيس المنظمة، بأن المملكة الأردنية بشقيها: **شرق الأردن وغربها**، كانت جزءاً من فلسطين ويجب أن تعود للفلسطينيين [1].

وحاول الشقيري أن يُلطّف من غلواء تصريحه السابق، وفي محاولة فريدة من نوعها لاختراق الموقف الأردني الجامد إزاء فلسطينية مواطنيه؛ أعلن في مؤتمرٍ صحفي عقده في عمّان: أنه اختار عدداً من السكان الأردنيين من أصل شرق الأردن كأعضاء في المنظمة، مثل: نجيب أرشيدات نقيب المحامين الأردنيين لعضوية اللجنة التنفيذية، وعلي الحياري رئيس الأركان الأردني السابق مديراً عاماً للدائرة العسكرية للمنظمة، كما أعلن أن مقر الدائرة العسكرية سيكون في القدس. ومع ذلك فقد هاجم الملك حسين ووصفي التل رئيس الوزراء تلك الخطوة، واعتبروها مؤامرة من جانب الشقيري؛ الهدف منها ابتلاع الشخصية الأردنية؛ وبالتالي: سيصبح الأردن دولة فلسطينية لأن أكثرية الأردن من الفلسطينيين [2].

وعادت إشكالية من يمثّل الفلسطينيين تبرز مرة ثانية، وتميّزت تلك المرة بحساسية شديدة خصوصاً بالنسبة للأردن؛ فاضطر الشقيري لطمأنة الملك حسين مراراً مؤكداً له: أن تركيز منظمة التحرير سيتركز على تحرير الأرض الفلسطينية غرب الضفة الغربية (أي: فلسطين المحتلة عام 1948). ومع ذلك فإن تجنيد الفلسطينيين في الضفة الغربية لقي

---

[1] - عيسى الشعيبي، "**عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ - شباط (يناير – فبراير) 1975، ص208؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 187.*

[2] - الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص339-340؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص119-120.

معارضة شديدة في الأردن؛ مما أدّى إلى توتر العلاقات وتبادل الاتهامات منذ عام 1966؛ الأمر الذي أعاق عملية تعبئة وتنظيم الفلسطينيين غربي الأردن وشرقه[1].

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد انعقد في دورته الثالثة بمدينة غزة في 20 آيار (مايو) 1966، في ظل الأجواء المتوتّرة والمشحونة والحملات الإعلامية بين منظمة التحرير والأردن، بعد رفض الحكومة الأردنية السماح للمنظمة بتسليح القرى الفلسطينية على الخطوط الأمامية بالضفة الغربية، وتدريب الشباب الفلسطيني على السلاح، وفرض ضريبة التحرير، والتجنيد الإجباري عليهم[2].

وفي 14 حزيران (يونيه) 1966، أخذت وتيرة الخلافات بين الطرفين في التعاظم، بعدما هاجم العاهل الأردني حسين، الشقيري لأول مرة بقوله: إن قضية فلسطين هي قضية الأردن، ولا يجوز لفئات تدعي العمل الفلسطيني تفريق وحدة البلد، وإن الحملات التي يوجهها لنا الشقيري لا يمكن أن تُفسر، إلاّ على أنها تستهدف ضعضعة الأوضاع في الأردن، وتمزيق شمل الأسرة الواحدة التي هي قلب التنظيم العربي من أجل فلسطين، وهي بالتالي: لا يمكن أن تُفسّر بغير كونها خدمة كبرى للصهيونية وأهدافها[3]. ثمَّ شرح الملك حسين بعد ذلك وفي مناسبةٍ أخرى، سبب ممانعات حكومته لتنفيذ مطالب منظمة التحرير بقوله: إن واقع الأردن البشري والجغرافي، قد انصهر انصهاراً كاملاً في القضية الفلسطينية منذ النكبة[4].

غير أن مراسيم الطلاق بين النظام الأردني ومنظمة التحرير كانت قد وصلت إلى مراحلها النهائية، عندما أعلن وصفي التل رئيس الحكومة الأردنية في مؤتمرٍ صحفي في عمّان في 4 تموز (يوليه) 1966: أن الحملات الموجهة ضد الأردن تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، لأن الأردن يشكّل القاعدة الرئيسية للحشد والانطلاق في معركة التحرير، ويقوم بهذه الحملات الحزبيون المخرّبون، أصحاب المبادئ الهدامة الدخيلة التي تعمل

---

[1] - مقابلة مع جميل عبد الرحيم السحّار.

[2] - يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (5)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص66.

[3] - عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص107؛ انظر النص الكامل لخطاب الملك حسين في مدينة عجلون في: الشقيري، أحمد، **على طريق الهزيمة، مع الملوك والرؤساء**، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م)، ص248-262.

[4] - الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص121.

لتحقيق الصلح مع إسرائيل، وأن الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يسير لتنفيذ هذا المخطط. وتابع التل قائلاً: إن مصلحة الأردن وقضية فلسطين أوجبت قطع الطريق على الشقيري، والضرب بيدٍ من حديد على خطته التهريجية. ثمَّ وصل التل إلى باب القصيد من هذه الحملة الشعواء على المنظمة وزعيمها، عندما ألحَّ على المطالبة بتحديد مفهوم الكيان الفلسطيني وصلاحياته عبر الرجوع إلى مؤتمرات القمة [1].

وفي 12 تموز (يوليه) من العام نفسه، أعلن الشقيري في مقابلة مع مجلة روز اليوسف الأسبوعية المصرية: بأن موقف الملك حسين من المنظمة لم يكن مفاجأة؛ فمنذ مؤتمرات القمة وهو يتحايل ويناور للهروب من تنفيذ القرارات التي أجمع عليها الملوك والرؤساء العرب، والخاصة بإبراز الكيان الفلسطيني سياسياً وتنظيمياً ومالياً وعسكرياً، وكنا واثقين منذ البداية: أنه لن يستطيع الخروج عن طاعة الدول الاستعمارية التي خلقت إسرائيل، وكانت خطة المنظمة أن تسير معه إلى آخر الشوط لتكشفه أمام الشعب العربي وتُعري موقفه [2]. وبذلك: تمّت القطيعة رسمياً بين الأردن والمنظمة في 17 تموز (يوليه) 1966، وأغلقت الحكومة الأردنية المقر الرئيسي للمنظمة في القدس؛ فنقلت اللجنة التنفيذية مقر المنظمة وجميع دوائرها إلى القاهرة بصورة مؤقتة [3].

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والتي انعقدت في دمشق في الفترة من 16- 18 تموز (يوليه) من العام نفسه، قد أصدرت بياناً قللت فيه من الإجراء الأردني؛ ومما جاء فيه:

1- أن موقف الملك حسين يؤدي إلى هدر القضية الفلسطينية، ويعتبر توطئة لتصفيتها.
2- المواجهة الحاسمة التي جابه بها أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية موقف ملك الأردن، لم تكن إلاَّ تعبيراً صادقاً عن غضب شعب فلسطين واستنكار الأمة العربية.
3- لا يضير المنظمة أن يرفض الملك حسين التعامل معها، لأن الأمة العربية بأسرها معها والشعوب الصديقة تقف إلى جانبها [4].

---

[1] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس (من 1966/7/1 إلى 1967/6/30)**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول (ديسمبر) 1967، ص13؛ الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص143.

[2] - **اليوميات الفلسطينية**، المجلدان الرابع والخامس (من 1966/7/1 إلى 1967/6/30)، ص24.

[3] - قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص91؛ **الموسوعة الفلسطينية**، مج4، ص316.

[4] - **اليوميات الفلسطينية**، مج4، 5، ص38.

والواضح أن النظام الرسمي الأردني- حسب نمر المصري رئيس الدائرة السياسية لأول لجنة تنفيذية للمنظمة- كبّل منظمة التحرير سياسياً وعسكرياً، ولم يسمح لها بحرية الحركة، فضلاً عن إثارة العقبات أمامها، ومحاصرتها وعرقلة اتصالها بالجماهير الفلسطينية[1].

ومما يُحسب للشقيري: أنه رغم حالة العداء الصريح التي يكنّها للنظام الرسمي الأردني؛ فقد شكّل إيمانه القومي العميق مانعاً دون وقوعه في خطيئة المساس بوحدة الضفتين، أو الانجرار إلى موقف إقليمي فلسطيني؛ باستحالة أن تقوم في الضفة الغربية دولة تمتلك مقومات الحياة، وأن كل ما يمكن إقامته دولة ممسوخة على حد تعبيره. ففي خطابٍ له في صيف عام 1966 قال: "**نحن لسنا طلّاب حكم ولكننا طلاب تحرير... فليعلم الملك حسين: أننا لا نريد أن نقيم دولة في الضفة الغربية، ولكننا نريد أن نتعاون معه على إقامة قاعدة انطلاق، قاعدة وثُوب وتحرير. ولقد قلت للملك حسين قبل عام مضى، وكنَّا جمعاً كبيراً في قصر رغدان: لو كنت أرى خيراً في دولة فلسطينية في الضفة الغربية؛ لأعلنتها من قصر رغدان.. فليس للملك حسين أن يخشى أن نسلخ الضفة الغربية لنقيم فيها دولة ممسوخة.. نحن منظمة وحدوية لا تعمل للتجزئة والانفصال**"[2].

وتوالت في صورةٍ دراماتيكية حملة الاتهامات المتبادلة بين الملك حسين والشقيري؛ مما دفع الحكومة الأردنية لإرسال كتابٍ إلى الدول العربية، يتضمن اقتراحاً بحل منظمة التحرير، لأنها أصبحت حسب رأيه أداة بيد الشيوعية العالمية، وطالب بتشكيل منظمة أخرى وفق أسس جديدة، وفيما بعد رفضت السلطات الأردنية التعامل مع المنظمة بشكلها الحالي، وقالت أن لها تحفّظات على شخص الشقيري نفسه. وبسبب التأييد المصري للشقيري ضد الأردن، انتقد رئيس الوزراء الأردني وصفي التل الرئيس عبد الناصر، واتهمه بعقد معاهدة "**جنتلمان**" مع ديفيد بن جوريون"، أنهت الوجود العسكري المصري في سيناء. وساءت العلاقات بين الأردن وبعض الدول العربية خاصة: مصر وسوريا والعراق بسبب موقفه من المنظمة، إلاَّ أن تلك العلاقات عادت للتحسّن بعد الزيارة التي قام بها العاهل الأردني للقاهرة عام 1967، وتوقيعه اتفاقية التعاون المشترك مع مصر؛ مما أدى إلى توسّط عبد الناصر بين

---

[1]- جبر، **جامعة الدول العربية**، ص132.

[2]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص159؛ عوني فرسخ، "**إسهامات أحمد الشقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السياسية والعملية في حركة التحرر العربية**". في: أحمد الشقيري، ص160.

الشقيري وحسين. وكان فيما بعد لهزيمة حزيران (يونيه) 1967 الأثر السيئ في تجدد الخلافات؛ فخلال مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم، انتقد الأردن العمل الفدائي الفلسطيني بعد الحرب، بحجة أنه يعطي العدو المبرر للقيام بمزيد من أعمال البطش والإرهاب [1].

ثالثاً: الموقف العراقي

وفيما يخص الموقف العراقي من مسألة إنشاء الكيان الفلسطيني؛ ففي عام 1963 كانت الظروف العربية مواتية لإقامة التنظيم القومي الفلسطيني؛ فقد حدث انقلابان قام بهما حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من: العراق في 8 شباط (فبراير)، وسوريا في 8 آذار (مارس) من العام نفسه، وما ترتب على ذلك من إبرام اتفاق بين مصر وسوريا والعراق على إقامة اتحاد فيدرالي بينهم، عُرف بميثاق 17 نيسان (أبريل)، غير أن الرئيس المصري عبد الناصر ألغى هذا الاتفاق بعد اتهامه للبعثيين في العراق وسوريا، بانتهاج سياسة لا وحدوية ولا اشتراكية ولا ديمقراطية؛ فانفتح باب المزايدات على مصراعيه بين رؤساء بعض الدول العربية حول القضية الفلسطينية، من أجل الفوز بأكبر قدر ممكن من الشعبية، وربح المزيد من الرصيد القومي في ميزان الصراعات فيما بينها. ومن هنا: طرحت الحكومة العراقية بعد إلغاء ميثاق الاتحاد الفيدرالي مشروعاً لإبراز الكيان الفلسطيني، كان بمثابة اقتراح لإقامة حكومة فلسطينية [2].

ومما جاء في المشروع العراقي، أن يتم تقسيم الفلسطينيين المقيمين في كل من: قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والعراق، وحيث يتوفّر عدد كافٍ من الفلسطينيين إلى دوائر انتخابية تنتخب كل منها ممثلاً عنها، كما ويجتمع الممثلون أو النواب في مجلس وطني، وينتخبون حكومة وطنية، ثمَّ يضعون خطة لعمل هذه الحكومة من أجل تحرير فلسطين. ونصَّ المشروع كذلك على أن هذه الحكومة ستقيم علاقات مع كافة الأقطار العربية والدول الصديقة، وتتولى الدعوة للقضية وتمثل فلسطين في المؤتمرات الدولية، وتؤلف جيش

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص104؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969 ص3؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً**، ص89.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص114.

التحرير الفلسطيني، وعلى كل الحكومات العربية أن تقدم بما تتعهد به من المساعدة، وأن يكون مقر حكومة فلسطين في أي قُطر عربي تراه مناسباً[1].

غير أن الرئيس المصري عبد الناصر على ما يبدو لم يقبل بالمشروع العراقي، لأن استيلاء عبد الكريم قاسم على مقاليد الأمور في العراق، وانحرافه بالحكم في اتجاه مضاد لقيادة عبد الناصر، وتكتّل الشيوعيين خلفه، خلق معركة جانبية ومشاحنات ومزايدات بين القاهرة وبغداد. وبالتالي: دخل موضوع الكيان الفلسطيني في المزاد[2]؛ فقال عبد الناصر في عيد الثورة المصرية الحادي عشر: "**الوحدة هي أملنا لحماية الوطن العربي، الوحدة العربية هي أملنا في تحرير فلسطين، وفي عودة حقوق شعب فلسطين إلى شعب فلسطين**". وأضاف قائلاً: "**إن المسألة ليست كلاماً، أي نقول تحرير فلسطين على الورق؛ فليست هناك خطة لتحرير فلسطين**"[3].

والواقع أن ما قاله الرئيس عبد الناصر، يعبّر صراحةً عن مدى اللامبالاة العربية من القضية الفلسطينية التي طفت على السطح العربي: فقد كان هم الأنظمة الثورية العربية الجديدة الحاكمة، هو كسب مواقف شعبية ترسخ بقاءها على سدة الحكم ليس إلاّ؛ لذلك صدق الزعيم المصري ووضع أصبعه على مكمن الخطورة التي تتعرّض لها القضية الفلسطينية وتصفيتها عربياً، بأن تلك الأنظمة لا تحاول أن تحرر فلسطين فعلياً وعملياً، إلاّ من خلال إصدار البيانات التي أضرّت القضية، ولم تقدم شيئاً ملموساً على أرض الواقع.

غير أن العراق غيّر من وجهة نظره بعد مؤتمر القمة العربية الأول في كانون ثانٍ (يناير) 1964؛ فعندما زار الشقيري بغداد أعلنت الحكومة العراقية موافقتها الكاملة على إنشاء الكيان الفلسطيني، واستعدّت لتقديم التسهيلات اللازمة له[4].

---

[1]- المرجع السابق، ص114-115.

[2]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

[3]- توما، منظمة التحرير، ص115.

[4]- الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، ص98-99.

رابعاً: الموقف السوري

أما الموقف السوري اتجاه القضية الفلسطينية شأنه شأن الموقف المصري؛ فنراه جلياً من خلال قرار الفلسطينيين المنضوين تحت لواء حزب البعث العربي الاشتراكي الذين دعوا إلى تشكيل الكيان الفلسطيني على أسس ثورية، وتحفّظوا من تحركات الشقيري، وحذّروا من أن يصبح الكيان الفلسطيني المقترح اصطلاحاً ثورياً لفظياً، ومؤامرة لإجهاض الضغط الثوري. وكان من رأيهم أن الكيان المقترح يجب أن تتوفر فيه شروط ثلاث: **الأرض والشعب والسلطة**، وكذلك أن يتمتّع هذا الكيان بالسيادة على ما لم تحتله إسرائيل من الأراضي الفلسطينية كالضفة الغربية وقطاع غزة. وفي 4 آذار (مارس) 1964، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث في دمشق بياناً حول الكيان المقترح، أبرزت فيه الشروط التي يجب توافرها فيه. ورغم أن النظام الرسمي السوري لم يكن راضياً عن تحركات الشقيري، إلاّ أن المسئولين السوريين لم يكونوا راغبين في معارضة تلك التحركات، بعد أن أوكل مؤتمر القمة العربية الأول به مهمة العمل على إنشاء الكيان الفلسطيني، وهذا ما أعرب عنه أمين الحافظ رئيس الوزراء السوري في 8 آذار (مارس)، الذي أكّد على أهمية إنشاء الكيان الفلسطيني، ولكن يجب أن يكون كياناً حقيقياً وفي مستوى القضية، وأن يكون منبثقاً عن إرادة الشعب الفلسطيني [1].

ويبدو أن الخلاف السوري- المصري، كان قد انعكس على موقف السلطات السورية من الشقيري ومنظمة التحرير، التي اعتبرته بمثابة ألعوبة في يد عبد الناصر؛ واتهمته بأنه عميل مصري، كما اتهم المسئولون السوريون المنظمة بالرجعية باستبعادها العناصر التقدمية منها [2]. ومع أن السعودية اتهمت الشقيري بالميل نحو الشيوعية؛ فإن البعثيين في سوريا اتهموه بأنه غير تقدمي ورجعي. وأثّر الخلاف السوري الأردني على موقف الزعماء السوريين من الشقيري؛ فاتهموه في نفس الوقت بأنه سلّم المنظمة إلى الملك حسين؛ ورغم أن سوريا كانت مبدئياً تؤيد قيام كيان فلسطيني؛ غير أنها كانت ضد قيادة الشقيري لتلك المنظمة. وفشل الشقيري في تحسين علاقاته مع السوريين، وبقيت علاقته بهم باردة، ولم يكن النظام السوري مستعداً للمضي قدماً في الضغط على الأردن، خشية أن يدفعه ذلك

---

[1] - **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص10؛ الشقيري، **من القمة**، ص94-95؛ كرنشان، **منظمة التحرير**، ص17.

[2] - الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص341؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً**، ص85.

للتقرّب من عبد الناصر[1]. علماً بأن سوريا كانت قد رحّبت منذ نهاية عام 1963 بوصول مؤسسي حركة فتح إليها، ليمارسوا أعمالهم الفدائية من خلال الأراضي السورية تحدياً لعبد الناصر وإحراجاً له[2].

وأثناء عام 1965 حاول البعثيون السوريون استمالة الشقيري وكسب ثقة الفلسطينيين لأغراضهم الخاصة؛ وزعموا أنهم ورثة العمل الفدائي، بل واتجهوا إلى استمالة حركة فتح كما سبق الإشارة، كهدفٍ من إستراتيجيتهم التي كانت قد دشّنت العمليات العسكرية ضد إسرائيل، ونجحت في تقديم الدعم والتأييد لتلك الحركة، بل وقامت بتفعيل قوات العاصفة التابعة لفتح على أراضيها، وعلى أراضٍ عربية مجاورة، وذلك بهدف الظهور بمظهر القيادة في محاربة إسرائيل، ولتخفيف حدة الضربات الإسرائيلية لسوريا عند قيامها بعمليات انتقامية، وقدّمت سوريا لفتح قاعدة للتدريب، وقدّمت لها التسهيلات والمساعدات العسكرية والسياسية والإعلامية؛ فأدّى الدعم السوري لحركة فتح إلى ظهور نمط من التداخل العربي- الإسرائيلي، مما كان سبباً لاندلاع حرب حزيران (يونيه) 1967[3].

وكانت حركة فتح في بداياتها قد اعتمدت تماماً على دمشق، التي كانت تقودها مجموعة تتبنى نظرية التعجيل بالحرب ضد إسرائيل، بهجومٍ خاطف قبل أن يستفيق العالم والولايات المتحدة؛ الأمر الذي رفضته بقية الدول العربية، والمعروف أن كلاً من سوريا وحركة فتح كان يستضيء بمنطق الثورة بأكثر من منطق الدولة ومفهوم الاستعداد الممتد، لمواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين بالحرب النظامية. لذا: لقيت حركة فتح الدعم لإطلاق رصاصتها الأولى من سوريا في مطلع عام 1965، شريطة أن يجري ذلك بالتنسيق مع الجيش السوري، إلاّ أنه وبعد أن شنّت إسرائيل بعض الغارات الانتقامية على سوريا بعد تزايد عمليات حركة فتح المسلحة، قامت دمشق بتشديد سيطرتها على المجموعات الفلسطينية وبينها فتح[4].

---

[1]- فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1980، ص73.

[2]- ياسين، "**منظمة التحرير**"، ص21.

[3]- براند، **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص59-60؛ السنوار، **العمل الفدائي**، ص111؛ عبد الله الحوراني، **فلسطين قضية قومية**، ص15؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, pp. 187-189.*

[4]- محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص298-299.

والمعروف أن النظام الرسمي السوري الذي استولى على السلطة، وكان عبارة عن حكومة بعثية يسارية في شباط (فبراير) 1966، قد رأى في حركة فتح أنها حركة ثورية تعتمد الكفاح المسلح طريقاً، وأن هذه الحركة غير معترف بها من قِبل عبد الناصر، لأن مصر كانت ترى فيها وفي برنامجها الذي يقوم على الكفاح المسلح، عاملاً قد يُفرّق العرب في صراعهم ضد إسرائيل لم يستعدوا له بعد. وممن ساعدهم على ذلك النظام الحاكم في سوريا، وجبهة التحرير الفلسطينية التي كان يقودها أحمد جبريل؛ وهو لاجئ فلسطيني في سوريا، وأعطت تلك الحكومة للحركتين حرية توزيع نشراتهم العسكرية على الصحف، ونشر وجهات نظرهم بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات [1].

وفي روايةٍ للأستاذ عبد الله الحوراني الذي كان وقتذاك نائباً لأمين سر التنظيم الفلسطيني لحزب البعث في سوريا، ورئيساً للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بسوريا: أنه في أواخر عام 1966، كان الشقيري في زيارة لدمشق للقاء القيادة السورية، من أجل تعزيز العلاقة بين منظمة التحرير وسوريا، ولبحث أوضاع قوات جيش التحرير الفلسطيني المتواجدة في سوريا. وكانت العلاقات وقتها بين الطرفين تتسم بنوعٍ من الفتور، أو عدم التوافق. وعلى ما يبدو فإن القيادة السورية تجاهلت الشقيري ووفده ولم تُرد مقابلته، بل أوعزت لثلاثة من أعضاء حزب البعث من الفلسطينيين وفهم عبد الله الحوراني نفسه لمقابلته؛ فلمَّا ذهبوا لمقابلة الشقيري الذي شعر بعدم رغبة السوريين بمقابلته، قال لهم بجملةٍ واحدة: إنهم "**يحاربوننا بأبنائنا**"، ثمَّ نهض وغادر المكان دون أن يصافحهم [2].

وبعد حرب 1967 وقفت سوريا إلى جانب المطالبين بإقصاء الشقيري عن رئاسة المنظمة، معتبرة أن من حقها القومي التدخل في شؤون جيش التحرير الفلسطيني المتواجد في سوريا، ثمَّ تطوّرت العلاقات وتحسنت بين الطرفين بعد دخول حركة فتح والتنظيمات الفلسطينية الأخرى إلى منظمة التحرير [3].

---

[1] - **مقابلة مع عبد الله الحوراني**؛ سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص212.

ومن المعلوم أن جبهة التحرير الفلسطينية تلك أسسها أحمد جبريل الفلسطيني عام 1959، والذي كان ضابطاً في الجيش السوري بعد تقارب مع الحزب القومي الاشتراكي السوري. وفي أعقاب حرب عام 1967، غيّرت تلك الجبهة أسمها إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة).

سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص212.

[2] - **مناقشة عبد الله الحوراني** لبحث د. بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص66-68.

[3] - عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص115.

ولم تكن العلاقة بين الشقيري كرئيسٍ للمنظمة والحكومة السورية دوماً على ما يرام؛ فعندما طلب الشقيري من السوريين عدم التدخل في شؤون جيش التحرير الفلسطيني، وأن تُيسِّر للمنظمة السيطرة الكاملة عليه، ردَّ نور الدين الأتاسي رئيس الوزراء السوري عليه قائلاً: "**أليست القاهرة صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في شؤون جيش التحرير؟**". ويقول الشقيري عن التدخل السوري في شأن ذلك الجيش، فيما يخص الرغبة السورية بأن يكون عقائدياً: "**لقد كنت كل حياتي عربياً حراً مستقلاً، وأريد جيشاً أن يكون كذلك.. وأنا لا أوافق أن يكون الجيش عقائدياً في إطار المعاني الحزبية.. الجيش يجب أن تكون له عقيدة واحدة.. إيمانه بأمته وعروبته وبمعركة التحرير، وكفى..**"[1].

خامساً: الموقف السعودي

وفيما يخص موقف بقية الدول العربية من الكيان المقترح؛ فقد أيدت قرار القمة العربية الأول الذي دعا لتشكيله، ولم تضع أية قيود على تحركات الشقيري، باستثناء المملكة العربية السعودية التي لم يحضر مندوبها جلسات المؤتمر؛ فالحكومة السعودية لم تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني، بل أيدته في جلسات الجامعة العربية؛ وإنما انحصر اعتراضها في تجاوز الشقيري الصلاحيات التي منحه إياها المؤتمر العربي، وزادت على ذلك، بأنها تؤمن بحق الشعب الفلسطيني وحده باختيار ممثليه في هذا الكيان؛ لا أن يُفرض عليه هؤلاء الممثلون فرضاً[2].

وكانت السعودية قد أعلنت تأييدها للهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، الذي كان على خلاف طوال الوقت مع الشقيري، كما رفضت السعودية أن يشارك أي فلسطيني مقيم فيها في المؤتمر الفلسطيني الأول، الذي أعلن نشأة المنظمة عام 1964. وخلال مؤتمر القمة العربية الثاني الذي انعقد في الإسكندرية في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، كشفت السعودية عن تلك المعارضة بوضوح. فعشية المؤتمر شرح الأمير فيصل ولي العهد السعودي موقف بلاده من الكيان قائلاً: بأن السعودية لا تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني؛ وإنما تتحفّظ على الطريقة التي تمَّ بها إنشاؤه؛ فالسعودية: رأت أن قرار الملوك والرؤساء

---

[1] - الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص22؛ الشقيري: **من القمة**، ص345-346.

[2] - فواز حامد حسين الشرقاوي، **حركة التحرير الفلسطيني (فتح) 1965-1971م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1974، ص386.

العرب في مؤتمر القمة العربية الأول، لم يطلب من الشقيري تشكيل كيان بل تقديم دراسة حول الكيان الفلسطيني للزعماء العرب عندما يلتقون في مؤتمر القمة الثاني، كما أن السعودية أصرَّت على ضرورة إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني، لأن هناك جماعات من الفلسطينيين لا يؤيدون التنظيم الذي انبثق عن الكيان، ثمَّ عرض الأمير فيصل على الحضور في المؤتمر تواقيع فلسطينية تعارض نشأة المنظمة، وهي التواقيع التي كانت الهيئة العربية العليا قد جمعتها وقدمتها للدول العربية [1].

والواضح: أن العداوة كانت بين السعوديين والشقيري عداوة شخصية، بسبب موقف الأخير من حرب اليمن التي اندلعت عام 1962؛ فلو كان على رأس المنظمة شخص آخر غيره لربما تغيّر موقف السعودية من المنظمة، ولَمَا أيّدت الحاج أمين الحسيني وهيئته التي يتزعمها. وقد جاء رد الشقيري على كلام فيصل عنيفاً قاسياً إلى درجة هددت المؤتمر بالفشل؛ فالشقيري اعتبر كلام الأمير السعودي تدخّلاً في شؤون المنظمة الأمر الذي ترفضه؛ وقال: إن السعودية هي الدولة الوحيدة التي رفضت استقباله ليشرح لها ويتشاور معها حول الكيان الفلسطيني، كما رفضت إرسال وفد يمثلها في المؤتمر الوطني الأول الذي انعقد في القدس، كما ردَّ على دعوة السعودية لإجراء انتخابات فلسطينية: **"لماذا تطلبون من منظمة التحرير ما لا تطلبونه من عددٍ من الحكومات العربية، حيث لا انتخابات ولا مجالس"**، ثمَّ قال: **"ألأننا شعب من اللاجئين: تُنكرون علينا حقنا في أن ننشئ كياناً كما نريد إنشاءه؟ لقد أنشأتم كياناتكم كما أردتم ولم يتدخّل أحد في شؤونكم؛ فلماذا هذا التدخّل في شؤوننا. لقد رفضنا الانتداب والوصاية منذ زمانٍ طويل؛ فهل تُفرض علينا الوصاية الآن، ألأننا أصبحنا لاجئين مشردين في الوطن العربي..."** [2].

بل وأكثر من ذلك: فقد اتهم الملك فيصل الشقيري بميوله اتجاه الشيوعيين خلال رحلته للصين، وبأنه أرسل جيش التحرير الفلسطيني إلى فيتنام عوضاً عن أن يحارب في فلسطين [3]. ونكاية بالشقيري ومنظمته فقد دعمت السعودية حركة فتح دون غيرها من التنظيمات الفلسطينية، حتى أن أمراء من الأسرة المالكة السعودية، انخرطوا في حركة فتح كل منهم بصفة "ناظم"، اعتماداً من الأسرة المالكة على أن الغالبية العظمى من مؤسسي فتح

---

[1] - **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص21؛ الشقيري، **من القمة**، ص162-164.

[2] - الشقيري، **من القمة**، ص166.

[3] - المرجع السابق، ص357.

وقادتها انحدروا من جماعة الإخوان المسلمين، ذات العلاقة التاريخية بالسعودية والتي تحمل ثأراً ضد نظام الرئيس عبد الناصر. ويبدو بأن السعودية عوَّلت كثيراً على الشعار الذي رفعته فتح في بدايتها، ولخصته في "**التاءات الثلاث**" اختصاراً للكلمات الثلاث: **التمويل للحركة، والتوريط للأنظمة العربية في حرب مع إسرائيل؛ فالتحرير**، الأمر الذي أثار ارتياب عبد الناصر[1].

ويبدو أن ثمة تحسناً طرأ على علاقة السعودية بالمنظمة عام 1965، بعد وساطات من جانب الملوك والرؤساء العرب الذين كان معظمهم يؤيد إنشاء الكيان الفلسطيني؛ فوافق فيصل بعد أن أصبح ملكاً للسعودية على استقبال الشقيري في منتصف العام نفسه، وقد شرح الشقيري للملك فيصل موقفه من حرب اليمن؛ فردَّ عليه الملك فيصل بأنه يعتبر أن موضوع اليمن قد انتهى، وأنه لا يحمل للشقيري إلاَّ التقدير، وأن السعودية لا تنسى مواقفه من أجل خدمة القضية، وأنه سيعمل على مؤازرته[2].

والواضح مما سبق ذكره: أن الموقف السعودي الرسمي لم يكن ضد إنشاء كيان فلسطيني، بل نتيجةً لتبعية الشقيري للنظام الرسمي المصري، الذي كان في حالة عداء مع النظام السعودي منذ أحداث حرب اليمن التي بدأت عام 1962؛ فخشي السعوديون من تبعية الكيان الفلسطيني للهيمنة المصرية. ومن هنا كان التأكيد السعودي على ضرورة حق الشعب الفلسطيني؛ باختيار ممثليه عن طريق الانتخاب دون تدخل أحد من الأنظمة العربية خاصةً مصر.

سادساً: الموقف الكويتي

وحريٌّ بنا التوقف عند الموقف الكويتي من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالعلاقات بين المنظمة ودولة الكويت كانت مثالاً على العلاقات الجيدة بين المنظمة والدول العربية؛ فالكويت: كانت قد تفهّمت طبيعة الكيان الفلسطيني وأيّدته وهو في المهد، وكانت في طليعة الدول العربية التي شجّعت على تأسيس المنظمة رسمياً وشعبياً، بل وحققت للشقيري كل المطالب التي كان قد طلبها منها. وعندما زار الشقيري الكويت طلب من الأمير

---

[1]- ياسين، **منظمة التحرير**، ص21.

[2]- الشقيري، **من القمة**، ص228.

عبد الله السالم في 6 كانون ثانٍ (يناير) 1965، السماح بإقامة معسكرات لتدريب الفلسطينيين العاملين في الكويت؛ فوافق الأمير على ذلك بشرط أن يبقى السلاح داخل المعسكر. وبعد يومين من اللقاء المذكور، بادر الشيخ سعد العبد الله وزير الدفاع الكويتي بإنشاء المعسكر، وقام الضباط الكويتيون بتدريب المتطوعين الفلسطينيين العاملين في الدولة على السلاح [1]، ناهيك عن أن أمير الكويت أعرب عن استعداده لوضع ما لدى دولته من إمكانات، تسهيلاً لتدريب الفلسطينيين في الكويت عسكرياً [2].

وكان الشقيري عندما طرق أبواب الدول العربية ليقنعها بالموافقة على فتح مكاتب لمنظمة التحرير، قد جاء إلى الكويت ودعا إلى اجتماع شعبي حافل في ملعب مدرسة الشويخ الثانوية؛ فزحف الفلسطينيون من مختلف أرجاء الكويت، وتوافد العرب الآخرون من كل حدَبٍ وصوْب، وحضر الرسميون الكويتيون. وعندما جاء الشقيري دخل الملعب بسيارة مكشوفة، وعندما اعتلى الشقيري المنصة قال: "أيها الفلسطينيون في الكويت: أنتم المهاجرون والكويتيون الأنصار، وأمير الكويت أمير المهاجرين والأنصار [3].

ولا يمكن بحالٍ من الأحوال، نكران الموقف الرسمي والشعبي الكويتي الداعم للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير، على كافة الأصعدة خاصةً في الاجتماعات والمؤتمرات العربية والدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكويت لم تشترك في عضوية نادي المنتفعين بالقضية الفلسطينية من بين معظم الدول العربية، خاصةً ما أُطلق عليها بـ "**دول الطوق**" المحيطة بإسرائيل، الأمر الذي سمح للفئات الوسطى من الفلسطينيين بحرية الحركة، دون خشية من ضربات أمنية إجهاضية عربية شقيقة، قد تؤدي إلى فشل تلك المنظمة وهي لا زالت في مهدها [4].

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص92.

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص116.

[3]- سبع أبو لبدة، **أحمد الشقيري... الرجل الذي حارب إسرائيل حياً وميتاً**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص91-92.

[4]- ياسين، **منظمة التحرير**، ص21.

سابعاً: الموقف اللبناني

أما الموقف اللبناني من الكيان الفلسطيني فقد كان متردداً، حيث أيَّد إنشاء منظمة التحرير، ثمَّ اصطدم معها فيما بعد خاصة بعد قضية اغتيال الفدائي الفلسطيني جلال كعوش التابع لقوات العاصفة على أيدي السلطات اللبنانية في مطلع عام 1966، وهو الحادث الذي أثار الفلسطينيين في المخيمات ضد الحكومة اللبنانية. يُضاف إلى ذلك أن السلطات اللبنانية كانت ترفض تواجد قوات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني فوق أراضيها، علماً بأنها وافقت على فتح مكتب للمنظمة في بيروت، ومركز الأبحاث الفلسطيني. وبالإجمال: فقد اتسمت العلاقات بين لبنان والمنظمة بالتوتّر المتصاعد تدريجياً، نتيجة تصادم قوة العمل السياسي والنقابي والثقافي الفلسطيني من جهة، مع قوة دولة غير صديقة للتوجّهات العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً من جهةٍ أخرى [1].

ويبدو أنه كان للبنان خصوصية فيما يتعلق بالكيان الفلسطيني: نظراً لوجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، وخشيته من توطينهم؛ مما يؤدي إلى تغيير التركيبة الديموغرافية لحساب الطائفة الإسلامية على حساب الطائفة المسيحية؛ لذا: تعامل لبنان مع تبني فكرة نشوء منظمة التحرير الفلسطينية بحذرٍ شديد، لكن دون أن يعارضها.

موقف الفصائل الفلسطينية من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: القوميون العرب

لقد كانت رؤية الشقيري لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ أن تقوم في إطار خطة تعمل على تجميع كل القوى الفلسطينية من تنظيمات وفئات داخل إطارها، بحيث يقوم التنظيم الثوري الواحد، والذي توضع تحت خدمته كافة طاقات المنظمة السياسية والعسكرية والإعلامية والمالية. وبالنسبة للتنظيمات السرية التي يقوم تركيبها على أساس الخلايا، والاحتفاظ بالعناصر تحت الأرض، فإن قادتها يمكن أن يلتقوا داخل إطار المنظمة مع بقاء تنظيماتهم سرية. وبذا: يتحقق التنسيق، ويتمَّ ترسيم الخطوط المشتركة مع الحفاظ على

[1] - الشقيري، **من القمة**، ص218-219؛ الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص200-201؛ الشرقاوي، **حركة التحرير الفلسطيني**، ص386.

الأمن وسلامة العناصر[1]. ومع ذلك لم تعكس نشأة منظمة التحرير بقيادة الشقيري المطلب الحقيقي للثورة الفلسطينية؛ فالفلسطينيون سعوا لتحرير وطنهم منذ حرب العام 1948، رغم تفاقم الاحتلال واتساعه على فلسطين كلها[2].

وتجدر الإشارة قبل الخوض في عرض آراء المواقف الفلسطينية، للتوضيح بأن أكثر من شخصية سياسية فلسطينية ممن عاصروا نشأة منظمة التحرير، قد أشاروا إلى أن جانباً كبيراً من التحفّظ والرفض خاصة في الجانب الفلسطيني؛ قد بُني على مماحكات سياسية أكثر مما هو على مواقف جدية وحقيقية من نشأتها. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية زائدة حين نعرف، أن قوى فلسطينية رافضة للمنظمة عادت للقول، بأن قيام المنظمة بالعمل الجاد في تكوين وتدريب وحدات جيش التحرير الفلسطيني، دفعها لإعادة النظر في مواقفها؛ الأمر الذي يمكن تتبعه في المرحلة التالية من عمر المنظمة. وكاستخلاص أولي لمرحلة التكوين الأولى للمنظمة؛ فيمكن التأكيد على أن الوعي الفلسطيني بالمنظمة كان مرتبكاً ومشوشاً ومنقسماً أيضاً؛ ففيما رآها البعض: أداة تحرير، اعتبرها البعض الآخر: أداة تآمر على القضية الوطنية[3].

ويبدو أن الشقيري قد لاقى عنتاً من جانب التنظيمات والأحزاب الفلسطينية فيما يخص موضوع الكيان الفلسطيني؛ فحسب قول الشقيري: فقد كانت هنالك مصاعب أخرى صغيرة، أسمها الأحزاب والمنظمات الفلسطينية. وقوله: "**جاءني ممثلو الأحزاب والمنظمات الفلسطينية ليجتمعوا بي في بيروت سراً، وأرادوا أن يفتحوا معي حواراً.. وأعترف أن في نفسي عقدة قديمة من الأحزاب والحزبيين منذ كنا في فلسطين، ولكني أردت أن أفتح قلبي لهذا الحوار، فإن الواجب القومي يدعوني أن أستمع إلى هذه الأحزاب والمنظمات، وأن أعمل على توحيدها في إطار الكيان الفلسطيني، وعلى وجه التحديد داخل منظمة التحرير الفلسطينية**". واستطرد قائلاً: "**قضيت الليالي الطويلة في هذا الحوار معهم جميعاً: البعثيون، القوميون العرب، الشيوعيون، الإخوان المسلمون، وجهات (تحرير فلسطين) ومنظمات أخرى، كان كل وجودها ممثلاً في حيازته آلة كاتبة لطباعة المنشورات ومهاجمة**

---

[1]- الشرقاوي، **حركة التحرير الفلسطيني**، ص227، 229، 385، 388، 392.

[2]- *Haysam Serrieh,* ***The voice of the Truth: "The Palestine liberation Organization and the International Communication : ystem****, Belgrade, Tanjng, 1989, p. 32-33.*

[3]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص26.

الكيان الفلسطيني. وبالمجمل: كان موقف تلك التنظيمات من نشأة المنظمة، يتراوح ما بين المعارضة العنيدة إلى راقب وانتظر" [1].

والمعلوم أن وجود الفصائل والتنظيمات الفلسطينية سبق ظهور منظمة التحرير؛ فقد نشأت في خمسينات القرن الماضي تنظيمات قومية فلسطينية، ركّزت جهودها على تغذية وتطوير الوعي الفلسطيني، وكان أولئك الذين قاموا بتنظيم تلك التنظيمات، قد انتسبوا إلى أيديولوجيّة القوميين العرب، تلك الأيديولوجيا التي بلورت منطلقاتها من مواقع أفكار البرجوازية الصغيرة والفئات الاجتماعية الوسطى، وكانت قد قسّمت كفاحها القومي على مرحلتين: **الأولى:** يجري التخلّص خلالها من الصهيونية والاستعمار في العالم العربي، وخلق دولة عربية موحدة تضم الشعب العربي من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي. **والثانية:** يجري في أثنائها النضال الاقتصادي الاجتماعي، الذي يمهد الطريق للاشتراكية العربية والديمقراطية، وكانت معاناة أولئك القوميين العرب الفلسطينيين على وجه التحديد، والذين تنظّموا سوياً مع سائر القوميين من مختلف الأقطار العربية في حركة القوميين، قد توصّلوا إلى قناعةٍ بأن الطريق إلى تل أبيب يمر عبر دمشق وبغداد وعمَّان والقاهرة [2].

وقد كان القوميون العرب الفلسطينيون على قناعة راسخة؛ بأن تحرير فلسطين لن يتحقق إلاَّ بوجود وحدة عربية شاملة معادية للاستعمار بشتّى أنواعه، وأن هذه الوحدة لن تتأتّى إلاَّ بقيام دولة عربية واحدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي [3]. ومع ذلك فقد كان القوميون العرب يتحدثون من خلال القومية العربية، ولا يؤمنون بتجسيد الشخصية الفلسطينية [4].

ويستدل على ذلك، بأن الفلسطينيين كان لديهم عشق قوي تجاه الأحزاب العربية القومية منها واليسارية، وكانوا يعقدون آمالهم عليها؛ نظراً لأنه لم يكن في مقدورهم الاعتماد على حزب أو تشكيلة وطنية، تستطيع من خلالها تحرير فلسطين؛ فهذه الأيديولوجيات

---

[1]- الشقيري، **من القمة**، ص106-107.

[2]- أحمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ج2، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م)، ص122.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص90-91.

[4]- الشقيري، **من القمة**، ص107.

المختلفة التي اعتنقها الفلسطينيون، كانت بالنسبة إليهم سواء وعوا ذلك أم لم يعوه، سوى ناقلة ينبغي أن تصل بهم في نهاية المطاف إلى هدفهم المشترك [1].

لقد كانت المعركة الأساسية أمام حركة القوميين العرب وكل القوى السياسية في الساحة الفلسطينية من قومية ودينية وشيوعية ووطنية، هي التصدي للمشاريع التصفوية، وإيقاف التدهور الذي ألمَّ بالقضية الفلسطينية من ناحية، واستنهاض الجماهير الفلسطينية التي حلّت بها الكارثة، ورفع معنوياتها وإعادة الحياة إلى شرايينها وتوعيتها وإعدادها علمياً وسياسياً واجتماعياً ثمَّ عسكرياً استعداداً للجولة القادمة من ناحيةٍ أخرى. وانطلاقاً من قناعة الحركة وإيمان مؤسسيها وكل من التحق بها على هذا الأساس؛ فقد كان التوجه النضالي ضمن تنظيم "**قومي عربي**"، يشمل كل أقطار الوطن العربي وجماهيره والتي كان معظمها يرزح تحت حكم الدول الاستعمارية المختلفة [2].

لقد كانت مؤسسات الكيان الفلسطيني الموروثة من المرحلة السابقة، تتجسّد في الهيئة العربية العليا ويرأسها الحاج أمين الحسيني، ثمَّ حكومة عموم فلسطين ويرأسها أحمد حلمي عبد الباقي، والمؤسستان تمثلان الفلسطينيين من ناحية رسمية وشكلية، ولم يتم المساس بهما- مع عجزهما- لأن بقية الأنظمة كانت عاجزة مثلهما. لهذا كان النضال لرفع معنويات الجماهير فلسطينياً وعربياً، وحشدها ومواجهة مشاريع التوطين والتصفية، يستغرق جهد حركة القوميين العرب وغيرها من الحركات والتنظيمات، ولم يكن الكيان مطروحاً كمطلبٍ رئيسي [3].

ولم يكن القوميون العرب الفلسطينيون بمفردهم في الساحة؛ فقد وُجِدَ أيضاً الشيوعيون والإخوان المسلمون والبعثيون، ويؤكد ذلك ما قاله صلاح خلف، بأن ياسر عرفات: "**كان يناضل شأني أنا** (أي صلاح خلف) **داخل اتحاد الطلاب الفلسطينيين، الذي كان يضم زملاءنا الطلبة** (يقصد في مصر) **ممن ينتمون إلى كافة النزعات السياسية: الإخوان المسلمون، والشيوعيون، والبعثيون، والقوميون العرب**" [4].

---

[1]- خلف، فلسطيني بلا هوية، ص47.

[2]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

[3]- المرجع السابق.

[4]- خلف، فلسطيني بلا هوية، ص46.

وكان قطاع غزة الساحة الرئيسية التي اندلعت فيها شرارة التنظيم القومي الفلسطيني، وبداية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي في خريف عام 1956، وحتى مطلع آذار (مارس) 1957[1]. وكان الشيوعيون في قطاع غزة قد نظّموا الجبهة الوطنية خلال فترة العدوان الثلاثي والاحتلال الإسرائيلي للقطاع، وقادت هذه الجبهة النشاط السياسي المعادي للاحتلال، في حين رفضت تيارات أخرى في القطاع فكرة التحالف التي طرحها الشيوعيون، والتي نصت على أن نضال الشعب الفلسطيني لا يعتمد على كفاحه فحسب، بل على الشعوب العربية الأخرى، وعلى تأييد القوى التقدمية في العالم، وعلى مساندة الشرفاء في إسرائيل له[2].

ويبدو أن هذه الجبهة قد نجحت في إحباط محاولات إسرائيل والدول التي تساندها في منع عودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، بعد أن أدركوا أنه لا يمكن البقاء فيه وضمه إلى إسرائيل، وقد ظهر ذلك في المظاهرات الشعبية التي اندلعت بعد جلاء القوات الإسرائيلية عن القطاع في مطلع آذار (مارس) 1957، وكان شعارها: "**لا استعمار .. لا تدويل. غزة: عربية وستبقى عربية**". ومما أكدَّ حقيقة الطابع الفلسطيني الذي ميَّز مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إبان العدوان الثلاثي، قيام الاتحاد القومي الفلسطيني في القطاع في كانون أول (ديسمبر) 1959، بعد قيام الاتحاد القومي في مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر[3]؛ وقد شهد الاتحاد القومي أول وآخر انتخابات له في غزة في العام 1961[4].

وعند قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، كانت حركة القوميين العرب قد طرحت موضوع كيان فلسطيني أو جمهورية فلسطينية، تتوحّد مع الجمهورية المتحدة الوليدة، ويكون توحيدها طريقاً لتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني، بل إن مفكراً قومياً عربياً هو محمد عزة دروزة. كان يحظى باحترام وتقدير الحركة؛ مع إنه غير منخرط في صفوفها؛ وإنما كان مستقلاً في ثلاثينات القرن العشرين، ومن أقرب رجال الحاج أمين

---

[1] - توما، منظمة التحرير، ص92.

[2] - المرجع السابق، ص93.

[3] - المرجع السابق، ص94.

[4] - *Roy, The Gaza Strip, p. 72.*

الحسيني أيضاً، لكنه وطني من منطلق ذو خلفية قومية صادقة. هذا الرجل طرح على الرئيس عبد الناصر خطة مفصلة؛ لمشروع وحدة بين فلسطين والجمهورية العربية المتحدة[1].

وفيما بعد قام اتحاد قومي فلسطيني في مصر كما سبق الإشارة، وحَّد الفلسطينيين الموجودين فيها؛ وعندما تمّت الوحدة بين مصر وسوريا تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة، تمَّ أيضاً إقامة اتحاد قومي فلسطيني وحَّد الفلسطينيين كذلك في سوريا. وبدأ العمل فيما بعد على فكرة توحيد هذه الاتحادات الثلاثة، بعدما وافق الرئيس عبد الناصر عليها، وتمَّ عقد اجتماع مثَّل الفلسطينيين في غزة ومصر وسوريا بحضور وفدٍ من الهيئة العربية العليا، وترأّس الاجتماع منير الريس رئيس بلدية غزة، وتمّت مناقشة فكرة وحدة الفلسطينيين ونضالهم، غير أن الاجتماع لم يُفضِ إلى شيء [2].

والسبب الذي دعا لفشل الاجتماع السابق وتجميد الاتحادات، مرده وجود خلافات فلسطينية، وتردد حكومة الجمهورية العربية المتحدة في تحفيزها أو دعمها لذلك، لأنها خشيت من الأعباء المحلية والعربية والدولية التي ستترتب على ذلك، كما أن فكرة توحيد هذه الاتحادات القومية الفلسطينية الثلاثة، اختفت فيما بعد بتفكك الوحدة بين مصر وسوريا؛ فانفرط عِقد الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا، وتعرَّض الفلسطينيون فيها لعددٍ من الإجراءات القمعية، وانشغلت منظماتهم في: سوريا ومصر وقطاع غزة وغيرها؛ بالتداعيات الحادة التي نجمت عن تفكك الوحدة بين القطرين [3].

وبعد أن عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أول اجتماع لها في القدس في 25 آب (أغسطس) 1964، وبعد أن بدأت مسيرة العمل الفلسطيني خطواتها الأولى من عملها شبه المستقل عن الدول العربية، إلاَّ أن هذا لم يعنِ بأية حال من الأحوال، أن إنشاء المنظمة قد قضى على معارضة المعارضين لها فلسطينياً وعربياً، بل على العكس من ذلك، فإن الهجوم عليها وعلى رئيسها تصاعد، إلى حد وصف المؤتمر الوطني الفلسطيني معه، بأنه مؤامرة صهيونية استعمارية، تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. وبذلك أصبح من

---

[1] - مقابلة مع سهيل الشنطي.

[2] - توما، **منظمة التحرير**، ص94.

[3] - حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص18-19.

حق كل فلسطيني في أي مخيم أو في أي تجمع، أن يحاسب منظمة التحرير حساباً عسيراً، وهذا: ما تمَّ بالفعل[1].

وبالنسبة لحركة القوميين العرب، فلقد كانت هذه الحركة عند نشوء منظمة التحرير من أقوى الحركات الفلسطينية، وأكثرها إشعاعاً خاصة بين الطلبة وعموم المثقفين، مما يعطي تقييمها للمنظمة المذكورة ودورها أهمية خاصة في تلك المرحلة؛ فقد جاء في تعليق على المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، صدر عن الحركة على لسان ناطقها الرسمي بيان تحت عنوان: "**تصريح حول الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير**"، نشرته صحيفة الحرية في بيروت بتاريخ 15 حزيران (يونيه) 1964، جاء فيه، أن الحركة ساهمت بجدٍ في الإعداد لمؤتمر القدس، لضمان الحد الأدنى من الثورية فيه، على الرغم من أن عدد القوميين العرب في المجلس الوطني لم يكن كبيراً؛ وذلك أمام الضغوط العديدة التي يتعرض لها من قِبل الرجعية التي لا تريد من الكيان أكثر من أن يكون كياناً شكلياً، يُجهض العمل الثوري الحقيقي الفلسطيني، ويعطي الفرصة لهذه القوى الرجعية لضرب القوى الثورية الفلسطينية. ويبدو أن حركة القوميين العرب قد اعترفت بأن جهودها لم تُثمر عن شيء، لأن قوى عدة كانت تضغط نحو الانتهاء إلى كيان شكلي لا يحقق فعلياً أيَّاً من مهامه المنتظرة، ورأت الحركة: بأنه إذا كان هذا الضغط يشكل انحرافاً وتقويضاً مقصوداً، فإن رضوخ الشقيري له يشكل انحرافاً وتقويضاً مماثلين[2].

واعتقدت حركة القوميين العرب، بأن أسباباً مختلفة أهمها الغموض والتلاعب والضغط الأردني، تضافرت لمنع تحقيق أي شرط من الشروط القادرة على إعطاء جدوى فعلية للكيان؛ فكل التوصيات التي طالبت بتنظيم عسكري فعَّال وواضح لُفلِفت بصورةٍ فاضحة، كما طُويت كل المحاولات التي بُذلت لإخراج منظمة تحرير ذات وجود حقيقي منظم معتمد على الجماهير. بينما لم يعرف أحد من أعضاء المؤتمر، كيف أُقرَّ تحويله كله بأعضائه المعروفين وغير المنظورين إلى مجلس وطني للمنظمة، ولا كيف تقرَّر منح الشقيري حق اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية اختياراً فردياً؛ مما أدّى إلى إيجاد منظمة لا علاقة لها

---

[1] - **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص102؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص78؛ كرنشان، **منظمة التحرير**، ص21.

[2] - **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص76؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص79؛ كرنشان، **منظمة التحرير**، ص21-22.

بالجماهير، وإلى إلغاء قاعدة لا يمكن لمنظمة تحرير حقيقية أن تقوم بدونها، وهي قاعدة التنظيم العسكري، وإلى الحيلولة دون إنشاء مجلس وطني قابل عملياً للمناقشة والتخطيط والتقرير والمراقبة، وإلى تأليف لجنة تنفيذية لا تمثل الجماهير، بل تُعيّن من عناصر لا يحكم على قدرتها الفعلية على العمل إلاّ الشقيري نفسه. واعتبرت الحركة أن هذه المنظمة غير ملتزمة في الواقع بأي شيء، وغير مسئولة أو خاضعة لأي مراقبة، ولا يمكن أن تكون قادرة على تنظيم الشعب الفلسطيني، ليس لأن المؤتمر التأسيسي لم يُتح له الانتهاء إلى صيغة واضحة لهذا التنظيم فقط، ولكن لأن هناك دلائل واضحة تشير إلى اعتزام الشقيري على مواصلة عزل المنظمات الثورية، التي أخذت على عاتقها في السنوات الستة عشر الماضية، العمل في صفوف الفلسطينيين تنظيماً وتثقيفاً وإعداداً[1].

ورغم الانتقادات التي وجهتها حركة القوميين العرب للمنظمة وزعيمها، إلاّ أنها سعت فيما بعد إلى تطوير المنظمة والدفع بها نحو نهج أكثر تجذّراً، وذلك لتكون بالمرصاد مع القوى الثورية الأخرى لكل عناصر التخاذل والرضوخ والتسوية، التي أُتيح لها أن تركب موجة الكيان؛ لذا: قدّمت الحركة المذكورة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في دورته الثانية بالقاهرة في آيار (مايو) 1965، دراسة مطولة صاغت فيها تصوراتها للعمل السياسي داخل إطار المنظمة، بالإضافة إلى مشروعين يتعلق **الأول:** بالتنظيم الشعبي وأسسه. **والثاني:** باقتراح تعديلات للنظام الأساسي للمنظمة، وهذا التحرك من جانب الحركة يدل على إيمانها، بإمكانية العمل داخل المنظمة في اتجاه تثويرها[2].

وإذا كانت حركة القوميين العرب قد انتقدت منظمة التحرير ورئيسها الشقيري، فإن الأخير بدوره هاجم مرات عدة قيادة حركة القوميين العرب، واتهمها بأنها لا تعمل إلاّ وفقاً لمصالحها الخاصة، بدلاً من العمل لمصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. ومع ذلك كله: فإن حركة القوميين العرب التي كانت تعاني أزمات داخلية على المستوى الأيديولوجي، لم تقطع اتصالها بالشقيري، لكنها كانت سلبية إزاء تحركه[3].

---

[1]- كريشان، **منظمة التحرير**، ص22.

[2]- المرجع السابق، ص23.

[3]- إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص156؛ الحوت، "**دور أحمد الشقيري الفكري**"، ص87.

وبعد نشأة منظمة التحرير أصبح هناك واقع نضالي جديد، بالإضافة إلى المسارات الأخرى، وأصبح ما يهم حركة القوميين العرب هو ثورية الكيان وانسجامه مع أهداف الحركة وتوجهاتها، وبالذات الرأس القيادي والمحتوى التنظيمي وأين يتوجه: **(هل يسير الشقيري بانسجامٍ مع عبد الناصر والحركة، أم أن هناك توجهات تقليدية ورجعية يمكن أن تحرف المسار؟)**. كان ثمة تخوفات من التأثير السعودي والأردني، ومن تركيبة وطبيعة الشخصيات التي عيّنها الشقيري في اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، وبقية مؤسسات المنظمة كجيش التحرير الفلسطيني ومكاتب تمثيل المنظمة في الخارج وغيرها؟ لقد كان جيش التحرير الفلسطيني وتسليحه، وبرنامج التدريب والتجنيد لها أولوية قصوى[1].

ومن ثمَّ يتبيّن بوضوح، أن الشقيري كان يريد استقلالية تكاد تكون تامة للمنظمة، ولكن الانطباع آنذاك كان التخوف من التبعية، وعدم السير إلى الهدف باستقلالية واندفاع وثورية. وقبل ذلك كله وبعده، كان الشقيري شخصية متفرّدة قوية، ذاق مرارات عديدة انصهرت في شخصيته بعدم الانضباط أو التوافق حتى مع من أتى به؛ فكان يتفلّت من الالتزام، ولهذا صَعُبَ على حركة القوميين العرب أن تكبح جماحه الذاتي[2].

إن حركة القوميين العرب وإن انتقدت منظمة التحرير وزعيمها الشقيري، إلاَّ أنها أبقت الباب موارباً لإمكانية تعديل النظام الأساسي للمنظمة، لكي تصبح أكثر ديناميكية وقبولاً في الشارع الفلسطيني. وما تقديم الحركة لمقترحات التعديل التي سبق ذكرها، سوى رغبة صادقة منها لتطوير المنظمة لتبتعد عن مزالق يُخشى عُقباها: **أولها**: الخطر من أن تصبح هذه المنظمة وسيلة لامتصاص طاقات الفلسطينيين، بدلاً من أن تكون وسيلة لتعبئتها. **وثانيها**: خطر التوهم بأن القضية الفلسطينية، يمكن فصلها عن المسيرة العربية التي تؤمن الحركة بها أصلاً.

ورغم أن حركة القوميين العرب عندما تقدّمت بدراستها إلى المجلس الوطني في دورته الثانية، لم تدعُ إلى تبني الكفاح المسلح كوسيلة أساسية للعمل الفلسطيني، وهي بذلك منسجمة مع ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي في ذلك الوقت[3]، غير أنها تمسّكت في الحديث

---

[1]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

[2]- المرجع السابق.

[3]- حوراني، **الفكر السياسي**، ص100.

عن دور المنظمة في تعبئة الجماهير الفلسطينية مرات عدة، وأوضحت بأن هذه التعبئة يجب أن تكون سياسية وفكرية وعسكرية [1]. كما أنه وردت في دراسة الحركة فقرات يمكن تفسيرها في ضوء المعرفة بواقع المواقف التي كانت سائدة وقتذاك، بأنها دعوة للتحفظ إزاء العمل المسلح الذي كانت حركة فتح قد شرعت فيه، لكن إذا كانت حركة القوميين العرب قد سجلت شيئاً من التحفظ ضد مبادرة فتح، لممارسة العمليات المسلحة، فقد جاء موقفها هذا متأثّراً حسب المصدر نفسه بعوامل ثلاثة: **الأول:** موقفها ذاته كحركة سياسية، لم تكن قد قررت بعد التحول إلى حركة مسلحة. **والثاني:** حرصها على شعبيتها التي كانت تخشى أن تنافسها فتح عليها. **والثالث:** تأثّرها بالموقف المصري الذي اتخذ هو الآخر موقفاً سلبياً من نشاطات فتح [2].

ثانياً: موقف الهيئة العربية العليا

وفيما يخص موقف بقية التنظيمات الفلسطينية من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من أنه كان واضحاً أن أحمد الشقيري لم يكن يتحرك في فراغٍ لا في الساحة الفلسطينية، ولا في الساحة العربية. نجد أن الهيئة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني، والتي ظهر إفلاسها سياسياً وتنظيمياً خلال حرب فلسطين عام 1948، ولم يعد لها تأثير على الساحة الفلسطينية والعربية، وباتت مكاتبها منسيّة، تصوّرت أن العمل من أجل خلق كيان فلسطيني، سوف يؤدي إلى عودتها إلى موقع الصدارة في قيادة حركة التحرر القومي الفلسطينية. وخلال التحرّكات التي قام بها الشقيري لإنشاء منظمة التحرير، حاولت الهيئة في بيانٍ أصدرته في 18 شباط (فبراير) 1964، السخرية من مشروع هذا الكيان فوصفته: بأنه "**مكتب سياسي**" مهمته الدعاية للقضية الفلسطينية، بل زادت على ذلك، أن اعتبرت تصريحات الشقيري دجلاً سياسياً، ثمَّ أكدّت أنها الممثل الشرعي لكفاح الشعب الفلسطيني، والمُعبّرة عن إرادته وأمانيه وأهدافه، وخلُصت إلى أن خير وسيلة لإقامة الكيان الفلسطيني يجب أن تتم من خلال الانتخاب العام لكافة الفلسطينيين، وأن ما بُني

---

[1]- مقابلة مع عبد الله الحوراني؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص23.

[2]- حوراني، **الفكر السياسي**، ص101.

على غير هذا الأساس هو اعتداء على حقوق الفلسطينيين، وتزييفاً لإرادتهم، وسوف يرفضون الاعتراف به أو التعاون على أساسه [1].

إذن: الهيئة العربية العليا كانت أكثر المتضررين من قرار مؤتمر القمة العربية بخصوص الكيان الفلسطيني، لأن الحاج أمين الحسيني كان يعتبر نفسه بمثابة الأب والزعيم التاريخي والروحي للشعب الفلسطيني. وبالتالي: فإنه الأحق برئاسة هذا الكيان من أي شخصٍ آخر، كما إن الهيئة اعتقدت بأنه لا داعي لإقامة كيان جديد للفلسطينيين ما دامت الهيئة موجودة بالفعل. وبناءً عليه: أرسل الحسيني رسائل للزعماء العرب بهذا الخصوص؛ ومما ذكره في رسالةٍ منه للملك حسين، أن الكيان الفلسطيني سيشكل خطراً على الكيان الأردني [2].

إن هذا الموقف الذي وقفته الهيئة العربية العليا ممثلة بزعيمها الحاج أمين الحسيني من إنشاء الكيان الفلسطيني الجديد، يُستشف منه لغة التحريض الظاهرة؛ فقول الحاج الحسيني في رسالته الأنفة الذكر، بأن الكيان الفلسطيني سيشكل خطراً على الكيان الأردني، وضعته في موقفٍ حرج، لأنه بذلك أُعتبر من أنصار فصل الضفة الغربية الفلسطينية عن الوطن الأم، لصالح أهدافٍ شخصية بحتة خاصة به، نتيجة موقفه العدائي من الشقيري صاحب فكرة الكيان الجديد.

ويمكن تفسير مواقف الهيئة العربية العنيفة تلك ضد منظمة التحرير وزعيمها، على أساس اعتقادها بأن الكيان الجديد سحب البساط من تحتها، وجعل وجودها لا مبرر له؛ ولذا: تضامن رئيس الهيئة مع كل الأطراف العربية التي وقفت ضد الشقيري والمنظمة التي يرأسها.

والواضح أن موقف الهيئة العربية العليا كان متأثراً بالموقف السعودي المعارض للشقيري؛ ولهذا استفادت الهيئة من استمرار الدعم السعودي لها، ومن إعطاء رفضها بعداً عربياً [3]. وقد حاول الشقيري استمالة الهيئة إلى جانبه وإقناعها بالتعاون معه، وعرض رئاسة المجلس الوطني على الحاج الحسيني، غير أنه فشل واستمرت معارضة الهيئة لمنظمة التحرير

---

[1] - توما، **منظمة التحرير**، ص120، كريشان، **منظمة التحرير**، ص16؛
*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p. 187.*

[2] - الشقيري، **من القمة**، ص105.

[3] - حوراني، **الفكر السياسي**، ص26.

فترة طويلة، إلى أن فقدت تأثيرها في الساحة الفلسطينية بالتدريج؛ فأخرجت نفسها من الساحة تماماً، ثمَّ غَرَبت شمسها عن العمل السياسي مع الأيام، بعد أن كانت أكثر وأشد التنظيمات الفلسطينية اعتراضاً على نشأة منظمة التحرير، من خلال تمسكها بضرورة إجراء انتخابات عامة للفلسطينيين [1].

وحسب الشقيري، فقد "**كان موقف الحاج أمين الحسيني بالغ السوء.. فقد كانت أموال القضية الفلسطينية بين يديه، وكانت آخر دفعة وصلت ليديه مليون دينار عراقي من الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، وراح ينفق من غير حساب على مقاومة الكيان الفلسطيني؛ فقد استكتب في سوريا ولبنان والأردن بعض الفلسطينيين عرائض إلى الجامعة العربية، يعارضون فيها إنشاء الكيان الفلسطيني. وقد جاءني (أي: الشقيري) عدد من أولئك الموقعين معتذرين لما فعلوا، وهم يقولون: لا تؤاخذنا.. حالتنا ضيقة، بدنا نعيش..**" [2].

وكان الحاج أمين الحسيني قد عقد مؤتمراً صحفياً في بيروت، قال فيه: إن مشروع الكيان كما قدمه السيد الشقيري يُسهِّل تصفية قضية فلسطين، وإن أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى تُشرف على تنفيذ هذه القضية [3]. وكان الشقيري قد قيّم مرحلة الحاج الحسيني بقوله: كان الحاج أمين مؤهلاً للزعامة من غير شك، وكان وطنياً مخلصاً من غير شك، ولكن أمجاد سماحته كانت فوق أمجاد الوطن؛ فسقط الوطن وسقطت الأمجاد [4].

وعلى الرغم من اعتقاد الشقيري، بأنه يستطيع أن يستوعب كافة التنظيمات الفلسطينية بما في ذلك الهيئة العربية العليا إن آجلاً أو عاجلاً، إلاَّ أن الحاج أمين الحسيني من جهته لم يجهد نفسه في وضع أي عصي في دواليب الشقيري، لكنه لم يتمكن من ذلك لكبر سنه، وتغيُّر الدنيا من حوله. وكان يكتفي بغمز الشقيري عن طريق إعلان تأييده غير المباشر لحركة فتح ولرئيسها ياسر عرفات، الذي كان لا يُقصِّر في زيارته كل مرة ينزل فيها إلى لبنان [5].

---

[1]- الشقيري، **من القمة**، ص106؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص106؛ توما، **منظمة التحرير**، ص121.

[2]- الشقيري، **من القمة**، ص106.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص106.

[4]- أحمد الشقيري، **مذكرات أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت، دار العودة، 1973، ص153.

[5]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص86-87.

ثالثاً: موقف الاتحادات والتنظيمات الفلسطينية الصغيرة

أما الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي انعقد في غزة في 27 شباط (فبراير) 1964؛ فقد اعتبر إنشاء الكيان الفلسطيني نقطة بداية، ودعا إلى أن يكون تنظيماً ثورياً ديمقراطياً[1]. وفيما يخص اتحاد طلاب فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية- طريق العودة، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان؛ فقد أصدروا بياناً مشتركاً حول ذات الموضوع؛ فطالبوا بأن يكون هذا الكيان تنظيماً ثورياً للشعب الفلسطيني، هدفه تحرير فلسطين وإعادتها بأكملها. ولذلك يجب أن يكون الكيان منبثقاً عن انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب الثورية الأصيلة تعبيراً صادقاً، وفي حال تعذر الانتخابات لأسباب قاهرة؛ فلابد لإرادة الشعب الثورية في أن تُمثل في مؤتمر وطني عام تدعو إليه لجنة تحضيرية، تمثل بنية جميع المنظمات الثورية والقوى العاملة، كما يجب أن يكون هذا الكيان مستقلاً من الناحيتين المعنوية والمادية[2].

أما الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني فقد أيّد الدعوة لإنشاء الكيان الفلسطيني في 17 آذار (مارس)، من خلال انتخابات حرة يشترك فيها جميع الفلسطينيين؛ لإكسابه الصفة التمثيلية على الصعيدين العربي والدولي، كما أكد هذا الاتحاد، على ضرورة تمثيل المرأة الفلسطينية في الكيان المقترح؛ لتقوم بدورها في معركة التحرير[3].

وإذا كانت ثمة مؤسسات وتنظيمات قد أيّدت إنشاء الكيان الفلسطيني بشروط، فإن قوى فلسطينية أخرى قد عارضته بالمطلق؛ ففي 24 آيار (مايو) 1964 أصدرت القوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد بياناً، يمثل خمس تنظيمات فلسطينية هي: جبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الثورية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الوطني الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية لفلسطين، والمنظمة القومية للتحرير، وركّز البيان المذكور على أن تحرير فلسطين يجب أن يكون كاملاً والعودة إليها، الأمر الذي يتطلب منهم محاربة أي حل لا يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية مهما كان مصدرها. ومع ذلك فقد أعلنت التنظيمات المذكورة أنها لا

---

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص94؛ توما، **منظمة التحرير**، ص121؛ مجموعة من المؤلفين، **الفلسطينيون**، ص594.

[2]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص110.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص122، علماً بأن هذا المرجع ذكر بأن عدد تلك التنظيمات ستة، دون أن يذكر التنظيم السادس.

تقصد من إنشاء المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحّد، الوقوف في وجه ما يقوم به الشقيري، بل يهدف المكتب للعمل كل ما في وسعه لمساعدته لإيجاد كيان فلسطيني ثوري فعّال، أي أن لا يكون ذلك الكيان رسمياً يقوم على الاتصالات الفردية، متجاوزاً التنظيمات الثورية، وإلاّ فلن يُكتب له النجاح [1].

إذن: فإن التنظيمات الفلسطينية الخمس اشترطت على الشقيري، أن ينهج نهجاً لا يقوم على التفرد بالقرار الفلسطيني، وتجاهل أكثرية التنظيمات الفلسطينية، ولكن يبدو أن هذا الشرط لا يتواءم مع اتصالات الشقيري وتحركاته.

والغريب في الأمر، أن الشقيري لم يُعِرْ شرط التنظيمات الفلسطينية أدنى اهتمام، بل على العكس من ذلك، نجده يرفض فكرة الانتخابات خلال اتصالاته مع القوى الفلسطينية المختلفة؛ الأمر الذي دعا المكتب العربي الفلسطيني لإصدار بيان في 17 آذار (مارس)، يؤكد فيه: أن القضية لن يحلها سوى الفدائي الفلسطيني الذي سيخوض المعركة، ويُسفك دمه على أرض فلسطين. والواضح من خلال ردود الفعل الفلسطينية المختلفة على إنشاء الكيان الفلسطيني، أن فكرة الإنشاء لدى التنظيمات الفلسطينية، لم تُستهجن في حد ذاتها، وإنما انصبت التحفظات على شخص الشقيري وتحركاته [2].

رابعاً: موقف التيار الإسلامي

وفيما يخص الجناح الإسلامي المتمثل في حزب التحرير الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين: فقد ركزوا نشاطهم على الإصلاح الداخلي في محاولة منهم لإنشاء الدولة الإسلامية، وعارضوا بالمطلق إنشاء كيان فلسطيني، ووصل الأمر بأن ممثلي حزب التحرير الإسلامي أكدوا بأن الكيان الذي سوف يتم الإعلان عنه **كفر وإلحاد**، على أساس أن الجهاد لتحرير فلسطين لا يتم إعلانه، إلاّ من قِبل الإمام خليفة المسلمين، وأن وجود الدولة الإسلامية لا بد أن يسبق الشروع في عملية الجهاد [3]. غير أن موقف حركة الإخوان المسلمين

---

[1] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1964**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1965، ص253-254؛ توما، **منظمة التحرير**، ص122-123.

[2] - توما، **منظمة التحرير**، ص123-124؛ كرنشان، **منظمة التحرير**، ص17.

[3] - الشقيري، **من القمة**، ص99-100.

من تأسيس منظمة التحرير- حسب المعاصرين للأحداث- لم يكن سلبياً بالمطلق، على الرغم من أنه جاء في وقتٍ شهدت علاقة الحركة توتراً شديداً مع الحكومة المصرية، واضمحلالاً لنشاطاتها في قطاع غزة. وكذلك الأمر فقد كان الإخوان المسلمون لا يؤمنون بأية حركة يساهم فيها الرئيس عبد الناصر من قريب أو بعيد ؛ فغادر كثيرون من نشطاء الحركة إلى الخارج ، أو التحقوا بتنظيمات أخرى من أهمها حركة فتح؛ ولذلك لم يعلنوا موقفهم رسمياً من منظمة التحرير ومستقبل علاقتهم معها. وعلى الرغم من ذلك، فإنهم نظروا إليها بإيجابية، وتعاملوا مع قيادتها بوصفها قائدة الشعب الفلسطيني، ولم يوجهوا لها في هذه المرحلة انتقادات علنية، واعتبروا وجودها وتمثيلها للشعب الفلسطيني بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح [1].

ويمكن تعليل غياب موقف التيار الإسلامي من مسألة نشوء منظمة التحرير، بأن هذا التيار كان في أضعف حالاته وقتذاك، ومنشغلاً بالحفاظ على الذات، وخاضعاً للمطاردة خاصةً من قِبل الحكومة المصرية؛ بحيث لم يكن في حالة تمكّنه من تكوين رأي سياسي ناضج وواضح فيما يتعلق بتلك النشأة؛ وحتى لو كوَّن رأياً فسيكون من المستبعد أن تكون لديه القدرة على ايصال صوته، أو يجد من يستمع إليه [2]؛ في وقتٍ كان المد الناصري والقومي متغلغلاً بشكلٍ كبير في المجتمعات العربية.

خامساً: موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

ورغم اعتراض حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على الصيغة التي أُنشئت بمقتضاها منظمة التحرير؛ فقد قررت أن تشارك في المؤتمر الفلسطيني الأول، لكي يبقى دورها فعالاً في الحياة السياسية الفلسطينية، وحتى تتسرب إلى داخل المنظمة والاستفادة من الوسائل التي ستتمتع بها، وتتمكن من استخدامها في نشاطاتها السرية؛ فشارك في المؤتمر بعض قادة فتح منهم: خليل الوزير (أبو جهاد) وكمال عدوان وخالد الحسن، الذين ركّزوا خلال حضورهم على مبادئ تنظيمهم القائم على الكفاح المسلح [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص107؛ العثامنة، **قطاع غزة**، ص51.

[2]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص26.

[3]- توما، **منظمة التحرير**، ص127.

وكانت حركة فتح قد حددت رؤيتها لمنظمة التحرير، من خلال بعض الافتتاحيات التي نشرتها مجلة "فلسطيننا" التي صدرت وقتذاك؛ ففي خضم النقاش الفلسطيني الذي دار حول مسألة الكيان ومنظمة التحرير عقب جولة الشقيري العربية، كتبت فلسطيننا عشية مؤتمر القدس: أنها تلتقي مع الجميع في إصرارهم على أن يكون الكيان ثورياً؛ وذا مضمون ثوري. وأضافت: أنها تتفق كذلك مع المنادين بأن يكون الكيان مرتكزاً للثورة المسلحة، وليس بديلاً عنها. كما واتهمت ذلك الكيان بأنه صنيعة الجامعة العربية، وإن الكيان لا يبني من فوق وإنما يبني من تحت، وإن الكيان الفلسطيني لا يُفرض من قبل الملوك والرؤساء؛ وإنما يجب أن ينبع من إرادة الشعب [1].

إن حركة فتح التي شاركت في المؤتمر الفلسطيني الأول عام 1964 على نحو محدود للغاية كما أسلفنا الإشارة، لم تجد في قيام المنظمة أي عنصر إيجابي، على الرغم من محاولتها الاستفادة من وجود تلك المنظمة؛ مما دعا صلاح خلف (أبو إياد) أحد قادة فتح للقول: **"إن أسباباً أخرى تحث على اشتراكنا** (أي فتح) **فيه، منها: ضرورة عدم الانقطاع عن الحياة السياسية الفلسطينية. كما أن الضرورة الأخرى الأكثر إلحاحاً، ألاَ وهي ضرورة التسرب إلى داخل منظمة غنية وقوية؛ للإفادة من الوسائل التي تتمتع بها"** [2].

وبعد أن علمت حركة فتح بقرار الجامعة العربية الخاص بإنشاء الكيان الفلسطيني، اتصل ياسر عرفات زعيم الحركة وخليل الوزير بالشقيري، وبيّنا له أن منظمة تُشكل من فوق ستكون منظمة غير فعّالة كما أسلفنا الإشارة. واقترحا عليه التنسيق السري بين نشاطاته العلنية وبين العمل العسكري الذي تخوضه فتح سراً، غير أن ردَّ الشقيري كان سلبياً؛ فقد قال: إن وظائفه وعلاقاته مع الأنظمة العربية، وواجبه في عدم الإضرار باستراتيجية الجامعة العربية، تمنعه من عقد مثل هذا التحالف مع فتح [3].

ويبدو أن حركة فتح والتي يحمل مؤسسوها طموحات كبيرة حول دورها المقبل، نظرت بكثيرٍ من الشك إلى عملية إنشاء منظمة التحرير، وإلى تعيين الشقيري بالذات على رأسها، وذلك بسبب تخوفها من منافسة هذه المنظمة لها، ومن تأثير الدول العربية التي جاءت

---

[1] - الشقيري، من القمة، ص 108؛ الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، ص112.

[2] - خلف، فلسطيني بلا هوية، ص79؛ مقابلة مع جميل السحّار.

[3] - خلف، فلسطيني بلا هوية، ص78.

بالشقيري، وأملت عليه تصوراتها أو شروطها. وكانت حركة فتح قد نظرت إلى منظمة التحرير بنوعٍ من الشك على أنها نتاج الضعف والتمزّق العربي؛ فخشيت من الهيمنة العربية عليها؛ فلم تشترك فيها إلاّ بشكلٍ فردي أو رمزي في المجلس الوطني لمراقبة ما يدور فيها. وكان موقف حركة فتح قريباً إلى حدٍ ما من موقف الفلسطينيين المنضوين تحت جناح حزب البعث الاشتراكي إزاء المنظمة؛ فيما يخص إقامة جيش تحرير فلسطيني، واعتبرت ذلك خطيئة كبرى لأنه سيُحقن الجماهير الفلسطينية بحقن تخديرية. وفي مذكرة بعثت بها حركة فتح إلى مؤتمر القمة العربية الثالث الذي انعقد في الدار البيضاء في عام 1965، جاء فيها: أن عمل منظمة التحرير لا يتوافق مع عمل حركة فتح، الذي أصبح واقعاً عملياً في كافة فلسطين؛ ومع ذلك: أعربت الحركة عن استعدادها للتعاون مع المنظمة، مشيرة إليها بأنها ليست أكثر من جهة فلسطينية، واشترطت لذلك التعاون إبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني، أو بمعنى آخر: فقد كان موقف فتح من نشأة منظمة التحرير، هو موقف المراقبة لِما ستؤول إليه الأمور فيما بعد[1].

وكان للإعلان عن تشكيل منظمة التحرير، دورٌ في اندفاع عدد من قادة فتح يتزعّمهم ياسر عرفات إلى حرق مرحلة الإعداد العسكري، خشية بدء فصل جديد من الوصاية العربية؛ فأعلنت فتح في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) 1965 عن نفسها حركة فلسطينية مستقلة، تعتمد الكفاح المسلح أسلوباً وحيداً للتحرير، واتخذت موقفاً سلبياً من المنظمة؛ باعتبارها أداة بيد من شكّلها[2].

ويبدو أن ثمة خلافاً نشأ بين حركة فتح والشقيري فيما بعد، خاصة بعدما أعلن الأخير: بأن الأردن جزءاً لا يتجزّأ من فلسطين. وفي ذلك يقول غازي الصوراني: إن خلاف الشقيري مع حركة فتح، يعود إلى أنها لم تكن تشاركه الرأي في تحرير الأردن من النظام الملكي الهاشمي، وهو موقف شخصي كان يمكن أن يتراجع عنه الشقيري، ثمَّ اشتدَّ الخلاف بينهما على إثر تفرُّد الشقيري في قيادة مؤسسات منظمة التحرير، كما تفرَّد في قيادة جيش التحرير الفلسطيني[3].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص115-116؛ الشقيري، **من القمة**، ص107.

[2]- ممدوح نوفل، **البحث عن الدولة**، ط1، رام الله، إصدار مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000، ص20.

[3]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

سادساً: موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني

وثمة تيار فلسطيني مثّله الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، دعا في العام 1960 إلى إقامة جمهورية فلسطينية، غير أنه رحَّب بنشأة منظمة التحرير فور تأسيسها. وتمثَّل هذا الترحيب في مقال نشره معين بسيسو أحد أبرز رموز الحزب في صحيفة الأهرام المصرية؛ وقد تمثَّل ذلك أيضاً في المساهمة النشطة للشيوعيين في القطاع في لجان المؤازرة التي شكّلتها المنظمة [1]. ومع ذلك فقد كان الشيوعيون حسب قول الشقيري: "**لا يهضمون تحرير فلسطين، يخاطبونني وألسنتهم ثابتة في حلق موسكو، منطقاً وجدلاً وفلسفة**" [2].

إذن مع مطلع العام 1965: بدا واضحاً أن هناك خطين متوازيين انطلقا في فترة واحدة تقريباً في مسألة التعبير عن الشخصية الفلسطينية وإبراز الوجود الفلسطيني؛ فعلى **جانب**: كانت منظمة التحرير تجسيداً للكيانية السياسية للشعب الفلسطيني، وفي **الجانب الآخر**: كانت حركة فتح تدعو للثورة المسلحة وتمارسها؛ باعتبارها التعبير الأكثر جذرية عن الوجود الفلسطيني، والوسيلة الأكفأ لتكتُّل قوى الشعب وترسيخ وحدته القومية. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لتلاقي الخطين، إلاَّ أن هذه الجهود باءت بالفشل، لأن أي التقاء بينهما يعني تطويع أحدهما للآخر [3].

وكان الشقيري دوماً: يرفض وجود أي تنظيم فلسطيني يعمل بشكل مستقل عن منظمة التحرير؛ ولذلك أصرَّ على اعتبار أن أعضاء المجالس الوطنية الحزبيين والتابعين لتنظيمات فلسطينية، عاملون داخل المنظمة بصفتهم الشخصية، وليس وفق انتماءاتهم التنظيمية؛ فالشقيري نفسه لم يكن محسوباً على أيٍّ من التيارات أو الأحزاب، التي كانت قائمة في فلسطين قبل النكبة أو التي قامت بعدها. وبقي الشقيري الزعيم الفلسطيني الذي لا يُنازع في منظمة التحرير الفلسطينية عند نشأتها، غير أن الانتقادات بدأت توجه ضده لا من المعارضين الذين انتقدوه فحسب، بل كذلك من الذين عملوا معه داخل المنظمة خاصة في عامي 1966 و 1967، بتهمة تفرده في قيادة المنظمة [4].

---

[1]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص65.

[2]- الشقيري، **من القمة**، ص107.

[3]- سخنيني، **الكيان الفلسطيني**، ص64-65.

[4]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص109؛ تعقيب ماجد كيالي في: د. بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص53.

وفيما يخص رفض الشقيري لوجود تنظيمات فلسطينية تعمل من خلال منظمة التحرير؛ فنجد شفيق الحوت (الذي كان مسئولاً عن جبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة، ومديراً لمكتب المنظمة في بيروت، ثمَّ اختلف مع الشقيري فيما بعد)، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك صدق ما ذهب إليه الشقيري: بالقول طبقاً للنقاط التي أوردها البيان السياسي للمؤتمر العام الذي عقدته جبهة التحرير الفلسطينية في الفترة من أواخر تموز (يوليه) وأوائل آب (أغسطس) 1964: "**أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد أثبتت التجربة بأنه لا يمكن للأسلوب الحزبي أن يحرر فلسطين ... ولذلك يرى المؤتمر أن السبيل الوحيد للنضال هو في انصهار كافة القوى الفلسطينية المخلصة في تنظيم ثوري واحد ... والانصهار غير الائتلافي، لأن مصير الائتلاف هو الانتكاس السريع بسبب التنازع الحزبي على المكاسب العابرة، ومن أجل المصالح الحزبية. ويرى المؤتمر أنه بات من الملح جداً على كل المنظمات الثورية الشريفة أن تسعى للتلاقي والانصهار؛ ولذلك فإن الجبهة بكافة إطاراتها ستستمر في رفع شعارها القديم، وهو العمل من أجل تحقيق وحدة المنظمات الثورية**"[1].

وخلاصة القول: فإن الحركة الوطنية الفلسطينية وبصرف النظر عن قيادتها، نشأت مأزومة منذ مطلع القرن العشرين من كل النواحي، ولا سيما من ناحية البنى السياسية والعلاقات والأفكار. وتلك الأزمة بدورها نتاج عوامل عدة أهمها: الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتخلّف، والخلل في موازين القوى، ثمَّ الحرمان من الوطن، والتطور المشوه الناجم عن علاقات الاحتلال، واللجوء والشتات المفروضة على الفلسطينيين، ناهيك عن أن المشكلة الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، أنها لم تأتِ بأي تغيير ثوري في بنية الشعب الفلسطيني وعلاقاته ومفاهيمه: فتلك الثورة كرَّست البنى التقليدية العائلية والعشائرية، وعززت علاقات المحسوبية والزبائنية والأبوية، على حساب الانتماء الوطني والسياسي، وكرَّست السياسة باعتبارها حقلاً، لتجاذب الشعارات والعواطف، وليست حقلاً يتأسس على موازين القوى والمعطيات السياسية المحلية والإقليمية والدولية[2].

ويذكر البعض استناداً إلى رواية حيدر عبد الشافي، أنه نتيجة هذه الخلافات تقدّم عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة باستقالاتهم منهم: سيد بكر، وحيدر عبد الشافي، وكذلك عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية في الخارج ومدراء بعض مكاتب منظمة التحرير، احتجاجاً على أسلوب قيادة الشقيري.

العثامنة، **قطاع غزة**، ص56.

[1]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص74.

[2]- تعقيب ماجد كيالي على بحث: د. بيان نويهض الحوت: "**شخصية أحمد الشقيري**"، ص56.

ويُعقِّب شفيق الحوت على ما ورد في مقررات جبهة التحرير الفلسطينية بالقول: **"أستطيع القول: إن هذا الكلام يكاد يكون نموذجاً لمعظم طروحات التنظيمات الفلسطينية في تلك الحقبة، باستثناء "فتح" التي كانت دوريتها "فلسطيننا" تعكس في أدبياتها خطاً مميزاً يميل إلى اليمين التقليدي: فيما يتعلق بالعروبة واليسار..."**[1].

ولمَّا تفاقم الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية عام 1966، تعدّلت طبيعة العلاقات بين منظمة التحرير وبين حركة فتح في أواخر العام نفسه؛ ففي بداية الأمر كان الشقيري قد درج على وصف حركة فتح بأنها جماعة غير مسئولة، وهو في ذلك يتماشى مع وجهة النظر المصرية في عدم ثقتها بحرب العصابات في فلسطين. وقد انجلى هذا الرأي من خلال إحدى مقالات رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية، الذي كان يُعتبر أحياناً معبراً عن وجهة النظر الرسمية، عندما عقد مقارنة بين الثورة الجزائرية التي وُفقت في حرب العصابات ضد الاحتلال الفرنسي، وبين الحركة الفدائية الفلسطينية، وذكر أوجه خلاف عديدة بين الحالتين تجعل من المتعذّر على حرب العصابات، أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة في حالة إسرائيل، كما حدث في الجزائر[2].

وإذا كانت أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية، قد روّجت للفكر الذي كان سائداً قبل عام 1948 واستمر بعده، ورغم إضافة مصطلح الدعوة إلى تحرير فلسطين، وإلغاء وجود إسرائيل في ميثاق المنظمة؛ فقد أضاف معارضوها في فصائل الكفاح المسلح دعوتهم إلى الشروع في ممارسة هذا الكفاح فوراً لتحقيق الهدف ذاته؛ فقد بقي الأمر سجالاً بين المنظمة ومعارضيها، بين تعجّل فصائل الكفاح المسلح ممارسته بمعزل عن خطط القيادة العربية الموحدة، وبين التزام المنظمة نفسها بهذه الخطط، ذلك السجال الذي امتد بين عامي 1964 و1967، لم يكن في جوهر الأمر سجالاً بين فكر وفكر نقيض، لأن الجميع آمن بأن تحرير فلسطين لا يتم إلاَّ بالقوة، بل كان اختلافاً على ترتيب الأولويات والمواعيد. واشتدت حدة ذلك السجال بعد أن شرعت حركة فتح في القيام بعمليات فدائية داخل إسرائيل، وتبعتها جبهة التحرير الفلسطينية؛ فالعمليات الفدائية على قلتها وضآلة حصادها، حققت لدعاة الكفاح المسلح شعبية افتقرت إليها قيادة منظمة التحرير، وأحرجتها في مواقف عدة

---

[1]- شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص80-81.

[2]- العقاد، **المشرق العربي**، ص470-471.

وزعزعت مكانتها بين الفلسطينيين [1]. وفي المقابل: فإنها أجهضت كل خطط عبد الناصر واستعداداته للمعركة المقبلة بعد هزيمة عام 1967 [2].

وبعد الحديث عن موقف التنظيمات الفلسطينية المختلفة من نشأة منظمة التحرير، تجدر الإشارة إلى أن الساحة اللبنانية شهدت محاولات عدة من أجل توحيد النضال الفلسطيني، إيماناً بأن المنظمة ليست تنظيماً بالمعنى التقليدي المعروف؛ وإنما هي الوطن المؤقّت بانتظار تحرير الأرض المحتلة؛ وإنما هي الإطار المؤهل لاستيعاب الجميع داخل أُطرها المدنية والعسكرية. وإضافة إلى هذه القناعة فلقد كانت جبهة التحرير الفلسطينية، تخشى أن يؤدي عزوف التنظيمات عن المشاركة في بناء المنظمة إلى الاعتماد على العناصر البيروقراطية وحدها في هذه العملية، الأمر الذي كان الشقيري لا يمانع فيه، بل ربما ارتاح إليه، غير أن محاولة توحيد هذه التنظيمات لم تتكلل بالنجاح، وإن كانت ساهمت في اختزال المسافات بينها وبين المنظمة، وتقع المسئولية في هذا الفشل على كاهل التنظيمات من جهة، والشقيري من جهةٍ أخرى. ويبدو أن الفريقين لم يكونا شديدي الحماسة لمثل هذه الوحدة، وكان لكل فريق أسبابه [3].

ومما أدى لتعقيد عملية التوحيد بين التنظيمات، انطلاق رصاصة حركة فتح الأولى في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) 1965، التي أثارت زوبعة كبرى من الضجيج السياسي في الساحة الفلسطينية؛ فقد برز خلاف حاد بشأن مقولة "**الكفاح المسلح**" وعلاقته بالاستراتيجية العربية، وموقف القيادة العربية الموحدة كما هو مسجل بتقرير قائدها الفريق علي علي عامر، من خطر الاشتباكات مع إسرائيل من دون تنسيق عربي، حتى أن بعض المحسوبين على مصر وعلى عبد الناصر تأثّر يومئذ بالدعوة إلى الكفاح المسلح؛ فأخذ يدبّج المقالات من نوع "**اليوم اليوم.. وليس غداً**"، و "**إسرائيل قبل أن تمتلك القنبلة الذرية**"، إلى غير ذلك من الإشارات غير المباشرة. وكأن مصر لم يكن ينقصها لتحقيق النصر سوى اتخاذ القرار بإعلان الحرب؛ وبذلك أصبح الجميع بين **المطرقة والسندان**: مطرقة الشقيري وأسلوبه التقليدي في عملية البناء، وسندان العمل الفدائي والعاطفة الجيّاشة التي أحاطت به، على الرغم من المخاوف والمحاذير من سوء التوقيت والافتقار إلى تنسيق عربي، وبخاصة

---

[1] - مقابلة مع سهيل الشنطي.

[2] - فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية**، ص51.

[3] - شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص94-95.

مع مصر بالذات. وقد استمر هذا الوضع المتعب حتى وقوع حرب حزيران (يونيه)؛ فوقع معها ما كان يخشاه الجميع، من ضياع لِما تبقى من الأرض الفلسطينية؛ بالإضافة إلى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية [1].

ومع إننا لا ننكر تماماً وجهة النظر السابقة، إلاَّ إن ذلك لا يعفي الدول العربية من أنها حمّلت العمل الفدائي الفلسطيني المسئولية عن هزيمة عام 1967؛ وقد شاب الموقف العربي التقصير في توفير المنعة لدى الفلسطينيين، وفي تحشيد الجهود ضد إسرائيل، بدلاً من بعثرتها في صراعات عربية – عربية، كما حصل من خلافاتٍ أردنية وسعودية وتونسية مع مصر، أو إرسال مصر لقواتها إلى اليمن، على الرغم من علمها المسبق بأن ذلك التصرف قد يكشف جبهتها في سيناء للخطر، ومع ذلك فإننا لا ننكر أهمية الدور المصري في التخلص من الأنظمة العربية الرجعية خصوصاً في اليمن.

ومن خلال ما سبق بيانه خلال هذا الفصل، بالإمكان التوقف عند أهم محطات المواقف العربية والفلسطينية من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية:

- إن الدور المصري كان الأبرز في الإعداد والعمل لإنشاء منظمة التحرير؛ وما كان للشقيري وضع فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني موضع التنفيذ، إلاَّ بعد أن حصل على مباركة أو ضوء أخضر مصري لتنفيذها.
- إن العاهل الأردني حسين، ما كان ليوافق على الاشتراك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الفلسطيني الأول في القدس ونشوء منظمة التحرير، إلاَّ بعد أن أخذ تعهدّاً صريحاً من أحمد الشقيري أول رئيس للمنظمة، بأن وحدة مملكته لن تتعرض للخطر من جهة، والتجزئة من جهةٍ أخرى.
- إن الفلسطينيين انقسموا فيما بينهم بين مؤيد ومعترف بالكيان الوليد، وبين متردد يوافق ومتردد يعارض، وبين رافضٍ له بالمطلق، وكل له وجهة نظره. لكن من رفضه بيّن أن سبب رفضه للكيان الجديد، يعود لأنه لم ينشأ في رحم فلسطيني ولا في حضّانة فلسطينية؛ وإنما في رحم غريب عن الفلسطينيين، وإن كان هذا الرحم عربياً مثلهم؛ لذا: اتهموا الكيان الجديد بالتبعية وفقدان الاستقلالية.

---

[1]- المرجع السابق، ص95.